الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالـي و البحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار – إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليـزي -خلال الفترة 2020-2021

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة وجباية معمقة.

إعداد الطالب : فلقـت أمحمـد

نوقش و اجيزت علنا بتاريخ 2022/05/30امام اللجنة المكونة من :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفـة
محمد الأمين شريف	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا و مقررا
مسعودي علي	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021/ 2022

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالـي و البحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار – إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -إيليـزي -خلال الفترة 2020-2021

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة وجباية معمقة.

إعداد الطالب : فلقـت أمحمـد

نوقش و اجيزت علنا بتاريخ 2022/05/30امام اللجنة المكونة من :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفـة
محمد الأمين شريف	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا و مقررا
مسعودي علي	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021/ 2022

اهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلي من وهبتني الحياة ومن جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضى الرحمان وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

* امي حفظها الله وبارك في عمرها *

والى من كان منبع القوة والجهد والإحسان وعلمني كل معاني الصبر والكفاح ورمز قدوتي في شق طريق النجاح

* ابي الغالي *

وإلى رفقائي دربي وأساتذتي وكل افراد أسرتي.

محمد

شكروعرفان

اشكر الله العلي القدير الذي انعم علينا بنعمة العقل والدين.

بعد شكر وحمد الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف

الدكتور: **صلوح محمد العيد** على الإشراف والمتابعة، وعلى تقديم النصائح القيمة والتوجيه في انجاز هذا العمل.

كما نتقدم أيضا بالشكر إلى كافة أساتذة المركز الجامعي كل باسمه أمود بن لمختار – إيليزي- وكذلك الطاقم الإداري وكافة عمال مكتبة المعهد.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات.

إلى كل من قدم لي يد العون في انجاز هذا العمل.

الموضـــوع	الصفحة
إهداء.....	I
شكروعرفان	II
فهرس المحتويات.....؟؟.....	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال.....؟؟.....	V
قائمة الرموز والإختصارات.....	V
مقدمة	أ - د
الفصل الأول : الإطار النظري للأداء المالي و المخاطر المالية والدراسات السابقة	
تمهيد.....	04
المبحث الأول : ماهية المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك.....	05
المطلب الأول : مفهوم المخاطر المالية وانواعها.....	05
المطلب الثاني : طرق قياس المخاطر المالية وتسييرها.....	10
المطلب الثالث : الأداء المالي للبنوك التجارية.....	14
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	22
المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية	22
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	24
المطلب الثالث : أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية.....	25
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني : أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – إيليزي -	
تمهيد.....	28
المبحث الأول : لمحة تاريخية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BAD)	29
المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	29
المطلب الثاني اهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	32

المطلب الثالث : الطريقة و الأدوات المتبعة محل الدراسة.....	35
المبحث الثاني : دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لبنك البدر-إيليزي.....	36
المطلب الأول : دراسة مؤشرات المخاطرة المالية على الأداء المالي.....	36
المطلب الثاني : متغيرات نموذج الدراسة.....	48
المطلب الثالث : تقييم نتائج الدراسة.....	53
خلاصة الفصل	55
خاتمة.....	60
قائمة المصادر و المراجع	يرقم
قائمة الملاحق	يرقم
الفهرس	
ملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	تمويل بنك البدر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
01-02	العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2015-2017	39
02-02	تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2015-2017	40
03-02	الرافعة المالية خلال الفترة 2015-2017	41
04-02	يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة 2015-2017	42
05-02	يوضح تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2015-2017	43
06-02	تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2015-2017	44
07-02	مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2015-2017	45
08-02	مخاطر الائتمان خلال الفترة 2015-2017	46
09-02	تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة 2015-2017	47
10-02	اختبار إستقلالية السلاسل الزمنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	50
11-02	يوضح إختبار إستقلالية السلاسل الزمنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عند الفرق الأول	51

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	16
02-01	يوضح تطور العائد على حقوق الملكية	18
03-01	تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2015-2017	19
01-02	الهيكـل التنظيمي لبنك الفالحة والتنمية الريفية إيليزي	31
02-02	تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2015 -2017	40
03-02	تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2015 -2017	41
04-02	الرافعة المالية خلال الفترة 2015-2017	42
05-02	يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة2015-2017	43
06-02	تطور منفعة الأصول خلال الفترة2015-2017	43
07-12	مخاطر السيولة خلال الفترة2015-2017	44
08-02	مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة2015-2017	45
09-02	مخاطر الائتمان خلال الفترة2015-2017	46
10-02	تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة2015-2017	47

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار	المصطلح اللاتيني	المصطلح العربي
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
PM	Profit Marginal	هامش الربح
EM	Leverage Ratio	الرافعة المالية
EPS	Earning Per Share	العائد على السهم
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول والموجودات
NPL	Credit Risk	مخاطر الأئتمان
LIQ	Risque de liquidité	مخاطر السيولة
CR	Capital Risk	مخاطر رأس المال

مقدمة

تمهيد:

تعتبر المخاطر المالية الناتجة عن الإفراط في السيولة المتاحة للبنوك التجارية محور المؤسسات المالية لنجاح إقتصاد اي دولة، و جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي، واحد اهم الدعائم الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، وتعد المخاطرة المالية من الموضوعات الهامة التي تستحوذ اهتمامات الأكاديميين والممارسين على حد سواء، نظراً لأن كفاءة البنك في إدارة المخاطر المالية والمتمثلة في هذه الدراسة، حيث كفاءة استخدام الأموال ينعكس على أداء البنوك التجارية بشكل مباشر، بسبب التطورات الحديثة والعولمة ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغها القطاع المصرفي، جعلت منه القطاع الأكثر عرضة للمخاطر، مما جعل هذه الأخيرة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للبنوك التجارية، كما أن البنوك لا تستطيع تجنب المخاطر المالية التي تعترض نشاطها بشكل تام ، ويبقى ذلك شبه مستحيل بالإضافة إلى أن البنك تزداد عوائده عند زيادة المخاطر بدرجات مختلفة، مما دفع البنوك إلى البحث عن السبل التي تمكن من تخفيض الآثار السلبية لها، لأن من أهداف البنوك التجارية تعظيم ثروة الملاك، وذلك من خلال تحقيق اكبر قدر ممكن من الربحية.

إشكالية الدراسة:

وجب على البنوك التجارية الإعتماد على طريقة تقيم الأداء المالي إنطلاقا من القوائم المالية ومن هنا ظهرت إدارة المخاطر التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في نشاط البنوك، حيث خصصت هذه الأخيرة إدارة مهمتها السيطرة على المخاطر عند مستوى مقبول بما يحقق أعلى عائد، بل وأن تحقيق البنك لأداء جيد أصبح مقترنا بمستوى المخاطر التي يتحملها البنك.

والإشكال الذي يطرح هنا:

ما مدى تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – إيليزي ؟.

وهذه الإشكالية تقودنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المخاطر المالية التي تعترض نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفي؟
- ماهية العلاقة بين مستوى الأداء المالي وقياس المخاطر المالية للبنك؟
- هل توجد علاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
- ماهو تأثير المخاطر المالية على العائد على حقوق الملكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة والأسئلة ذات الصلة بها، تم صياغة الفرضيات التالية:

- المخاطر المالية التي تعترض نشاط البنك تقتصر فقط على مخاطر السيولة المالية.
- وجود مستوى متدني وضعيف من ناحية السيولة والعائد على البنك.
- توجد علاقة طردية بين المخاطر المالية والأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- تؤثر المخاطر المالية بصورة عكسية وبدلالة إحصائية على الأداء المالي للبنك والربحية للمصارف المدروسة.

اهميـــة الدراســة:

تنحصر أهمية الدراسة في أهمية قطاع البنوك التجارية، والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه باعتباره العصب الاقتصادي لأي دولة والمحرك الأساسي في الأعمال المصرفية، ومن خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترة الدراسة فنظرا لضخامة الأموال التي يتعامل بها البنك وسرعة دوران رؤوس الأموال والأموال المودعة في المؤسسات البنكية ، الأمر الذي يدفع بالكثير من متخذي القرارات البنكية إلى الاهتمام بتحقيق كفاءة وفعالية في الأداء المالي ،وذلك في حدود التوفيق بين هدفي تحقيق أعلى الربح وتوفير السيولة لخدمة المجتمع وزيادة القدرات التنافسية للبنك.

- مساعدة إدارات البنوك في معرفة أثر مخاطر الأداء المالي.
- مساعدة الباحثين والمهتمين في التوصل إلى بعض المقترحات من خلال النتائج المقدمة والتي يمكن الاستفادة منها بما يخدم الدراسات المستقبلية.
- مساعدة كل من مدراء البنوك والمساهمين على تشكيل صورة واضحة عنمخاطرالأداء المالي التي قد تواجههم وطرق الوقاية منها.

اهـــداف الدراســة:

يكمن هدف الدراسة في مايلي :

- التعرف على مختلف الجوانب النظرية للمخاطر المالية التي تعترض نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- التعرف على الطرق والأدوات التي تمكن البنوك التجارية من مواجهة المخاطر التي تعترض نشاطها.
- محاولة فهم لآليات الأداء المالي ومدى إدارتها للمخاطر لدى البنوك التجارية.
- تسليط الضوء على عملية تقييم الأداء المالي وإدارة المخاطر لدى البنوك.
- التعرف على أهم مؤشرات قياس كل من الأداء المالي والمخاطر المالية لدى البنوك التجارية، ومن ثم إبراز تأثير المخاطر على تقلب معدلات العوائد لدى البنك.

مبررات اختيار الموضـــوع:

يمكن حصر الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع في :

- بحكم التخصص الذي ندرسه.
- الرغبة في الدراسة والبحث في مجال المواضيع المالية والمصرفية.

- التطورات الاقتصادية في النظام المصرفي الجزائري والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية تقييم الأداء المالي والمخاطرة المالية.

منهجية الدراسة والأدوات المستعملة:

نظرا لطبيعة الموضوع فالمنهج المتبع من أجل معالجة موضوع الدراسة وبغية الوصول إلى تحقيق أهدافها سوف يتم الاعتماد على المناهج الآتية:

- إعتمـاد برنامج .SPSS .
- إعتماد المنهج الوصفي الذي يتماشى وطبيعة الموضوع، والذي يمكن من توضيح الجوانب النظرية للدراسة، وذلك من خلال الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للمخاطر في البنوك التجارية إدارتها، بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء المالي لتلك البنوك.

و لاختبار فرضيات الدراسة، وإظهار العلاقات المشار إليها سابقا، تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات التحليلية والمتمثلة في:

- تحليل أبعاد البحث من خلال الاستعانة بالقوائم المالية للبنك ونتائج الدراسات السابقة، وتحليل المعطيات المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة.

حـــــدود الدراســـة:

الإطار المكاني: يتمثل في مجتمع الدراسة في مجموع البنوك التجارية الجزائرية وتمثلت العينة فيبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، وكالة إيليــزي.

-**الإطار الزماني** :امتدت الحدود الزمانية للبحث من سنة 2021 إلى سنة 2022 .

صعوبــات الدراســـة:

- صعوبة الحصول على المعطيات والتقارير والملحقات الخاصة من البنك.
- تخوف الكثير من المسؤولين بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية من الادلاء بأي آراء تخدم الدراسة ، وعدم استقبال بعض من البنوك والمؤسسات الأخرى لهذا النوع من الدراسات وعدم إعطاء أي معلومات تخص عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر بحجة السرية التام في المعلومات المالية للبنك.

هيكــل الدراســـة:

يعد هيكل الدراسة او البحث بمثابة الدليل أو الخريطة التي تمكن الباحث العلمي من والوصول إلى مُبتغاة، ويعتمد هيكل البحث الناجح على تقسيم الفكرة الأساسية للبحث العلمي إلى خطوط عريضة، وذلك من الأمور المهمة التي تُسهّل على الباحث الوصول إلى الهدف الأساسي من البحث، كذلك يُساعد القارئ في التوصُّل إلى مشكلة أو أطروحة البحث الرئيسية وتفهمها عبر مراحل وخطوات.

ولمعالجة موضوع الدراسة قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين :

فصل نظري وفصل تطبيقي.

الفصل النظري وفيه تم تناول ماهية المخاطر المالية وطرق قياسها وكذا التطرق إلى مفهوم الأداء المالي وانواعه وتطبيق النظريات التطبيقية محل الدراسة، والدراسات السابقة وتحليلها وكشف اوجه التشابه والإختلاف.

وبعدها تم الانتقال إلى الفصل التطبيقي الذي تم فيه معالجة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحليل أثر الخطر المالي على الأداء المالي للبنك.

الفصل الأول الإطار النظري للأداء المالي والمخاطر المالية

تمهيد:

تلعب البنوك التجارية دورا هاما ورئيسيا في النشاط الاقتصادي باعتبارها من أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية ، الأمر الذي يتطلب تفعيل هذه المنشآت لزيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية وأن تعمل على تحقيق أهدافها وعليه فإن البنوك التجارية تساهم بشكل جوهري في تصعيد التنمية إلا أن هنالك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها كالمخاطر المالية التي تعترض هذا القطاع.

وفي هذا الفصل والذي يمثل الجانب النظري من الدراسة سيتم التعرف على أهم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، والأساليب التي تمكن تلك البنوك من إدارة المخاطر التي تعترض نشاطها، بالإضافة إلى مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي المستخدمة لدى البنوك. لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: ماهية المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة واوجه التشابه والاختلاف بينها و بين الدراسة الحالية.

المبحث الأول : ماهية الخاطر المالية

يتناول هذا المبحث المفاهيم النظرية للمخاطر المالية، التعريفها وبأنواعها وكيفية تسييرها. نموذج العائد على الأداء المالي.

المطلب الأول : مفهوم المخاطر المالية وأنواعها

تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ويقصد بالمخاطر المالية التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة ، أي التذبذب في العائد المتبقي للملاك . وتعتبر قدرة البنك على تحديد وإدارة المخاطر التي يواجها أمراً هاماً في تعزيز استقراره ، ووفقاً للجنة بازل ارتكز الاهتمام بالمخاطر في البنوك على مخاطر السوق والائتمان ، وتتمثل أهم أبعاد إدارة المخاطر المالية التي تتناولها الدراسة في كل من المخاطر المالية ، ومخاطر السيولة ، وكفاءة استخدام الأموال . وتعرف مخاطر الأموال بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة .حيث تمثل المخاطرة الائتمانية بالنسبة للبنوك مبالغ القروض التي لا يتم الوفاء بها من قبل المقترضين ، وتشمل كل من مدفوعات الفوائد والمبالغ المطلوب استردادها من أصل الدين ، كما تشمل قروض المستهلكين ، والعمليات المتعلقة بالمبادلات وخطابات الضمان والاعتمادات[1].

أولا : المخاطر المالية

تعددت التعريفات لمفهوم مخاطر المالية في البنوك التجارية، إلا ان جميعها تدل على ذات المعنى الدال على مخاطر عدم القدرة على السداد من قبل المدينين، ومن هذه التعريفات:

عرفت ايضاً بأنها "المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والتي تنجم عن عدم قيام العملاء المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الوقت المحدد للوفاء[2].

المخاطر المالية هي خطر خسارة الأموال أو اصول القيمة. في سياق الأسواق المالية قد نقوم بتعريف المخاطر على أنها مقدار المال الذي يمكن للمرء أن يخسره عند التداول أو الاستثمار. لذا فإن الخطر ليس الخسارة الفعلية ولكن مقدار الأموال التي يمكن أن نفقده في النهاية .

بمعنى اخر تحتوي العديد من الخدمات أو المعاملات المالية على خطر خسارة متأصل و هذا ما نطلق عليه المخاطر المالية . يمكن تطبيق المفهوم بشكل عام على مجموعة مختلفة من السيناريوهات مثل الأسواق المالية و إدارة الأعمال وكذا الهيئات الإدارية .

[1] محمد عبد العليم ، **تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك**، أكاديمية السادات في العلوم التجارية.، ص 487.

[2] ألاء زياد ابداح.أثر إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.جامعة الشرق الأوسط .2020.ص 12.

غالبًا ما يشـار إلى عملية تقييم المخاطر المالية والتعامل معها باسـم إدارة المخاطر . لكن قبل الدخول في إدارة المخاطر من المهم أن يكون لديك معرفة أساسية بالمخاطر المالية وأنواعها المتعددة . هناك طرق متعددة لتصنيف وتحديد المخاطر المالية . من الأمثلة البارزة عليها : مخاطر الاستثمار و المخاطر التشغيلية و مخاطر الامتثال و المخاطر النظامية .

ثانيا: انواع المخاطر المالية

تختلف المخاطر الإئتمانية باختلاف الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالبنك، وباختلاف أنواع العمليات التي يمارسها، وتعتبر الهاجس الأكبر للنشاط المصرفي لأنها تمس بشكل كبير التسهيلات الإئتمانية، وتسبب خسائر بشكل عام، وهي مخاطر حالية ومستقبلية لها تأثير مباشر على إيرادات ورأس مال البنك، ويتأثر بها المركز المالي للبنك. ويمكن تصنيف أنواع ومصادر مخاطر الإئتمان بشكل عام على النحو التالي:[1]

اولا : المخاطر المالية :

تعد المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك خلال ممارستها لنشاطها، ذلك لأن الخسائر التي تحدث نتيجة تحقق هذه المخاطر، هي خسائر مرتبطة بأموال البنك. وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي[2]:

مخاطر الإئتمان :

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانيةتقدم للعملاء.

وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل،ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القرض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستنديلاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.

حيث تعرف المخاطر الائتمانية بأنها": مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل أي أن يتخلف العملاءعن الدفع فيعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم عن خدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئيةلأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل."

لذلك يمكن القول بأن المخاطرة الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية.

إذن وفق هذا التحديد فإن المخاطرة الائتمانية تقسم إلى:[3]

[1] ألاء زياد ابداح.أثر إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.جامعة الشرق الأوسط .2020. ص 12.

[2] ايوب بودور. تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك. مذكرة تخرج لإستكمالن.م.ش.الماستر.جامعة 8 ماي قالمة ص 20.

[3] الزبيدي حمزة محمود، إدارة الإئتمان المصرفي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن .2002. ص 174.

-**مخاطر اقراضية مباشرة** :وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمان الأخرى.

-**مخاطر اقراضية محتملة** :وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد والكفالات.

مخاطر المصدر :ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير قيمة السند تؤدي إلى خسارة مالية.

-**مخاطر ما قبل التسويات** :وهي مخاطر تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.

مخاطر التسويات :تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.

-**مخاطر التحصيل** :وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء تحويل بناءا على تعليمات أحد العملاء وقبل أن يقوم بالدفع.

ومن بين المخاطر الائتمانية والتي أصبحت تشكل تحدي على عاتق كل بنك مشكلة القروض المتعثرة،

حيث تعرف القروض المتعثرة بأنها: "تلك الديون التي لا تدر عائد بمعنى أنها تلك القروض التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك، كما يعرف العميل المتعثر بأنه العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها[1]."

مخاطر السيولة

تعبر عن عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخيرها، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقديةبتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة.[2]

وتعرف أيضا بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين , و مثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة , أي في حالة إمكانية حدوث سحب مفاجئ و غير متوقع لأرصدة قروض لم تستخدم مما يحد مقدرة البنك على التمويل .[3]

و تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسين هما :

1 - الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة .

2 - السعر المعروض لتوفير السيولة.

---

[1] **ايوب بودور. مرجع سابق. ص 21.**

[2] **بوزايدة عائشة .اثر المخاطر المالية على الأداء المالي. مذكرة تخرج في علوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص 14.**

[3] **حدوش شروق. إدارة مخاطر السيولة. تخصص مالية المؤسسة. جامعة ابو بكر بلقايد– تلمسان –ص 56.**

بالإضافة إلى هذا توجد مجموعة من الأسباب و التي قد تؤدي إلى مخاطر السيولة في البنك و هي كما يلي :

-ارتفاع نسبة الفائدة في السوق المالي مقارنة بنسبة الفائدة في البنك .

-عدم الاستقرار السياسي للبلد .

-الركود الاقتصادي و ما يترتب عليه من تعثر للبنوك و عدم قدرتها على سداد التزاماتها .

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث أجال استحقاق .

سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة .

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها.

الأسلوب الوقائي ضد مخاطر السيولة :

يتخذ البنك التجاري مجموعة من الإجراءات من شأنها تدنية خطر السيولة نجملها فيما يلي :

- الاحتفاظ بمقادير كافية من الأرصدة النقدية وشبه النقدية .

- إعداد سياسة ملائمة الاستحقاق للتدفقات النقدية .

- توزيع استخدامات الأموال بشكل ينسجم مع ودائع الجمهور .

- محاولة الاحتفاظ بنسبة مهمة من الودائع .

- السعي إلى امتلاك محفظة أوراق من الأصول قصيرة الأجل .

- البحث عن موارد مالية جديدة قصيرة الأجل بتكلفة أقل من العائد على الاستخدامات.

مخاطر معدل الفائدة

يرتبط هذا الخطر بمخاطر تغير معدلات الفائدة و أسعار الصرف ، ينتج عن عرض و طلب الأوراق المالية في الأسواق المالية ، فهو يعبر عن أمال عارضي و طالبي رؤوس الأموال في السوق على المدى الطويل ، فكلما زاد الخطر كلما زادت قيمة العائد المحقق و منه ارتفاع معدل الفائدة لاحتمال مواجهة نشاط المؤسسة لمصاعب مالية قد تتسبب في انخفاض القيمة السوقية لأوراقها المالية في الأسواق المالية (البورصة) . و العكس ، فإذا كان احتمال الخطر منخفض فإن معدل الفائدة سينخفض لينتج عنه ازدهار في نشاط المؤسسة ما يدفع بأسعار أوراقها المالية للارتفاع .

و أما على المدى القصير فإن سعر الفائدة يتحدد وفق معدل تدخل البنك المركزي في سوق ما بين البنوك . أين يكون موجها. فسعر الفائدة هو المقابل الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو يدفعه البنك لحصوله على ودائع فمعدل الفائدة يكون ثابتا أو متغيرا تبعا لحجم العمليات المصرفية . و " يتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير يملك أصولا أو خصوما بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة ، وهذا الخطر له تأثير بالغ على وضعية المؤسسة المالية وهذا من

خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي ، فعند المقارنة و بين ميزانية المؤسسة ومحفظة الأصول المالية ، نجد أن كل أصل مالي تكون له استجابة ايجابية أو سلبية تبعا لمتغيرات سعر الفائدة ". [1]

المخاطر التشغيلية

تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ، فهي ترتبط بالأعباء و عدد الأقسام أو الفروع و عدد الموظفين ، و بما أن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك ، فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات كفء أم لا .[2]

مخاطر سعر الصرف

يتعلق بمختلف المخاطر النقدية التي تتسبب في تغير قيمة العملة ، و بالتالي التأثير على مختلف الأصول المقيمة بهذه العملة ، كما أنها تشير إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل . ففي الاقتصاديات المفتوحة ترتبط القيمة الداخلية للعملة مع قيمتها الخارجية ، فعدم استقرار سعر الصرف ينتج عنه عدم اليقين بشأن كل التزامات المستثمر بالعملة الصعبة و التي تختلف حسب وضعية الصرفلكل متعامل . يمكن أن يترجم خطر الصرف كخطر تجاري عندما يرتبط بعمليات الاستيراد و التصدير المحققة بالعملة الصعبة .[3]

المخاطر الســـــوق:

تنشأ مخاطر السوق نتيجة للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغيير ، وتتضمن مخاطر السوق الأنواع الآتية : [4]

1- مخاطر سعر سعر الفائدة : ويقصد بخطر سعر الفائدة ، احتمال تقلبه مستقبلا ، فإذا تعاقد البنك مع الزبون على ، فائدة معين على القرض ، ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة ، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض ، فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مفرقة في استثمارات يقل عائدها عن العائد السائد في السوق .

2- مخاطر سعر الصرف : وتمثل الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية والمتعلقة بموجودات والتزامات البنك . وتوجد ثلاثة أنواع من مخاطر العملة وهي :

مخاطر الصفقات : تبدأ مخاطرة الصفقات بالتزام (أو نية) ما للحصول على دخل بالعملة الأجنبية أو لسداد مبلغ العملة الأجنبية في تاريخ محدد في المستقبل .

مخاطر التحويل : تنشأ مخاطر التحويل فقط نتيجة لمتطلبات التقرير المالي للحصول على حسابات مجمعة لمجموعة من الشركات ، ولتحويل الوضع المالي الخاص بالفروع الأجنبية التابعة للشركة إلى عملة الشركة الأم .

---

[1] حمداني الزهرة. إشكالية تدويل الخطر المالي وأثرة على الأوراق المالية.مذكرة تخرج لنيل.شهادة الماستر 2012/2011. تخصص مالية دولية. ص 32.
[2] بوزايدة عائشة .مرجع سابق. ص 15.
[3] حمداني الزهرة. مرجع سابق. ص 26.
[4] ايوب بودور. مرجع سابق ص 05.

المخاطر الاقتصادية : تنشأ المخاطر الاقتصادية عندما يكون الوضع التجاري لأحد الأنشطة معرضا لمخاطر التحركات العكسية لأسعار الصرف . وقد تكون مثل هذه المخاطرة إما قصيرة الأجل أو طويلة الأجل .

3 - مخاطر التسعير : تنشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الأوراق المالية .

4 - مخاطر رأس المال : يتأثر المركز المالي لأي بنك بتكلفة الأموال وتوافرها ، وفي هذا الخصوص يعتبر رأس المال أحد عناصر السوق والأمان الأساسية للبنك . فتوفر رأس المال الكافي في البنك يعتبر شبكة أمان في مواجهة العديدمن المخاطر التي يواجهها البنك، كما أن االمال الموجود في البنك يمنع الخسائر ويوفر الأساس لضمان ثقة المودعين فيه.

المطلـــب الثاني : طرق قياس المخـــاطر المالية وتسييرها

إن قوانين الإحتمالاتتســمح بقياس المخاطر المالية من خلال تطوير التقديرات عن طريق الترددات عدد المرات التي يتكرر فيها الحدث او درجة الخطورة فقي مدة زمنية معينة، حيث تســمح هذه الطريقة بقياس المخاطر في مجال تغيرات كبيرة ومتوسطة.

ومن خلال ذلك سنتطرقإلىالأدواتالإحصائيةالتيتقومبقياسالمخاطرالماليةإضافةإلىأدواتالتحليل الماليلقياسهذهالمخاطر .

1- طرق قياس المخاطر المالية

1-1) الأدوات الإحصائية

تعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي و من أهم هذه الأدوات [1]:

أولا : المدى (Range)

يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة و أدنى قيمة للمتغير المالي موضــع الاهتمام ، و يمكن اســتخدام المدى كمؤشــر للحكم على المستوي النسبي للخطر . وكلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام .

ثانيا : التوزيعات الاحتمالية (Probability distributions)

تقدم أداة كمية أكثر تفصيلاً من مقياس المدى ، و ذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي و تحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة . و تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم ، و اســتخدامه في المقارنة بين مســتويات الخطر المصــاحبة لعدد من الأصول المستقلة ، و بما يمكن من المفاضلة فيما بينها . وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعاً نحو الطرفين كان ذلك مؤشراً على ارتفاع مستوى الخطر.

[1] حمداني الزهرة. إشكالية تدويل الخطر المالي وأثرة على الأوراق المالية،مذكرة تخرج لنيل،شهادة الماستر2012/2011. تخصص مالية دولية. ص 32.

ثالثا : الانحراف المعياري (Standard deviation)

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداماً كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي ، وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له ، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

رابعا : معامل الاختلاف (Coefficient of variation)

هو مقياس نسبي (أو معياري) لدرجة التشتت . حيث يربط بين الخطر (مقاساً بالانحراف المعياري) وبين العائد (مقاساً بالقيمة المتوقعة) ، و لذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة و تفضيلاً عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة و مختلفة فيما بينها من حيث العائد و الخطر . إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد ، و كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

خامسا : معامل بيتا (Beta coefficient)

هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر ، (فمثلاً يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق ، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك ...) ، و يدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية و بالتالي ارتفاع مستوى الخطر .

2-1) أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

و هي تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الغير ، و بخاصة الدائنين ، في الآجال المحددة لاستحقاقها ، و تحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين . و يعتمد قياس المخاطر المالية بالمنشأة على مجموعة النسب و المؤشرات المالية , و من أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد :[1]

- نسبة المديونية ؛
- نسبة التداول ؛
- درجة الرافعة الكلية (مؤشر حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات) ؛
- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون ؛
- نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل ؛
- نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل ؛
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول ؛

[1] ألاء زياد ابداح.مرجع سابق. ص 57.

2- تسيير المخاطر المالية.

في ضوء الانفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية، أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في عملها على فن إدارة المخاطر ، والتي ترتكز على أربعة مراحل هي[1] :

•تعريف المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي .

•القدرة على قياس تلك المخاطر بصورة منتظمة من خلال نظام معلوماتي مناسب.

•اختيار المخاطر التي يرغب البنكفي التعرض لها.

•قدرة إدارة البنك على مراقبة تلك المخاطر باستخدام ومعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب ؛

ومن المعروف أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر الإلكترونية...إلخ. ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك من خلال ما يلي:

العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.

العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

•تدريب الإطارات البنكية في هذا المجال.

وضع السياسات والقواعد والإجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها وأساليب التعامل معها، والعمل على تحديثها بشكل مستمر لمواجهة التغيرات في الأسواق المحلية و العالمية أو التشكيلات الإدارية في البنك.

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي إلى العوامل الآتية :[2]

- ✓ زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
- ✓ اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى تعرضها لمخاطر أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.

[1] بنك القاهرة ، مدى أهمية تنمية القدرة التنافسية للبنوك لمواجهة التحديات المعاصرة ،النشرة الاقتصادية ، ديسمبر2000 ص16.

[2] بوزايدة عائشة . مرجع سابق. ص 15.

- ✓ التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
- ✓ هذا وقد تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك ومن بينها البنوك الجزائرية لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل، حيث زاد الاهتمام بالمخاطر التشريعية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف، مما يتطلب من البنوك استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة لإدارة هذه المخاطر والتنبؤ بها.
- ✓ تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادرها , و تقوم بتوزيعها على استخداماتها بشكل منظم يضمن لها أكبر عائد, هذا الأخير يختلف من بنك إلى آخر نتيجة لعدة اعتبارات منها اختلاف العمليات المصرفية وكذا السياسات والاستراتيجيات المتبعة، أي أن هناك بنوكا ذات أداء مرتفع و أخرى منخفضة الأداء , وعلى هذا الأساس وجدت مفاهيم مختلفة لتعريف تقييم الأداء على أنه: [1]

1) هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها المقيم لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤدي .
2) هو نظام من خلاله يتم تحديد مدى كفاءة أداء العاملين لأعمالهم .
3) هو دراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على مدى نجاعة ومستوى كفاءته في القيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النمو وتقدم الفرد في المستقبل , وتحمله المسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى.
4) تقييم الأداء يعني التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة.
5) وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي و. يتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط الحقيقية وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يباشرها البنك، كما يستلزم فرض ر قابة على النتائج التي يحققها البنك ومقارنتها بالأنماط الموضوعة من قبل أو تبيان الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تحاشيها مستقبل.
6) تقييم الأداء هو عملية رقابة على مراحل العمليات في البنك والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة , ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم، يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يتماشا بها العمل في كل مرحلة من هذه المراحل.

[1] د أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال ،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ط 1999 ص 23.

المطلـــب الثالث : الأداء المالي للبنوك التجارية

إن مصطلح الأداء ليس حديثا بل توجد عدة دراسات وأبحاث من الناحيتين النظرية والتطبيقية التي كانت تهدف إلى تدقيق مفهومه،إلاأنهلايوجد اتفاق عام حول تعريفه،لذا سنحاول فيما يلي تحديد مفهوم الأداء المالي، أهداف ومزايا تقييمه، خطوات قياسه، وأخيرا أدوات قياس الأداء المالي.

1) تعريف الأداء المالي:

تعددت التعريفات التي تدور حول مفهوم الأداء المالي إلا أن جميعها تدل على ذات المعنى الدال على نتيجة الأعمال ، ومن هذه التعاريف:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة . لذلك يعرف على أنه : " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة ، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية[1].

ولا يختلف الأداء المالي للبنوك عن غيرها من الوحدات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح ، حيث يمكن إعطاء تعريف للأداء المالي للبنك على أنه نجاح البنك في استخدام موارده المالية (أموال المستثمرين ، أموال المودعين ...) استخداما أمثل وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف مجلس الإدارة وتحقيق عوائد على الأموال المستخدمة[2].

ومن وجهة نظر محمد ، اسماعيل ونور (2008) الأداء المالي هو تعبير عن أداء المنشأة من خلال تحقيق عدد من الأهداف المالية المتمثلة في الربحية ، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين القيمة الاقتصادية المتمثلة في العوائد المتحققة بعد طرح تكلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب ، بالإضافة إلى ذلك مواجهة المخاطر المالية الناجمة من استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المنشأة[3].

ومن من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن وضعية الأداء المالي للبنوك التجارية تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها ، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين العملاء، فيكون الأداء الماليآلية تمكن من فعالية تعبئة وإستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

[1] العراف زاهية. قياس الاداء المالي مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية. العدد 01 /2020 .ص 489.

[2] ايوب بودور.. مرجع سابق ص 55 .

[3] ألاء زياد ابداح.مرجع سابق ص 40.

2) العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

يواجه البنك خلال قيامه بممارسة نشاطه العديد من المشاكل والصعوبات قد تعرقله في أداء وظائفه ، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها ، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنك نجد :[1]

-العوامل الداخلية : وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء البنك والتي يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ، ومن أهم هذه العوامل :

الرقابة على التكاليف ،

الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة ،

الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال .

- العوامل الخارجية : يواجه البنك مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على أدائه المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليها ، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط للتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل : الأزمات المالية ، التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات ، القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق ، السياسات المالية والاقتصادية ككل للدول.

- الهيكل التنظيمي :

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات ، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الادارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الادارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.[2]

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمالوالنشاطات التي ينبغي القيام بها ، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة على إتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية .

- المناخ التنظيمي :

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الادارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع إرتباطها بالأداء ، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة

[1] ايوب بودور. مرجع سابق ص 56 .

[2] العراف زاهية.مرجع سابق. ص 490.

عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها ، أما أسلوب الإدارة فيضمن تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء ، أما توجيه الأداء فيتم به التأكد من مدى أداء العامل وتحقيق مستويات عليا من الأداء .

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية ، وكفاءته من الناحيتين الادارية والمالية ، واعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات .[1]

- التكنولوجيا :

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة ، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الانتاج حسب الطلب ، وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك ، وتكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

الشكل (01-01) العوامل المؤثرة على الأداء المالي

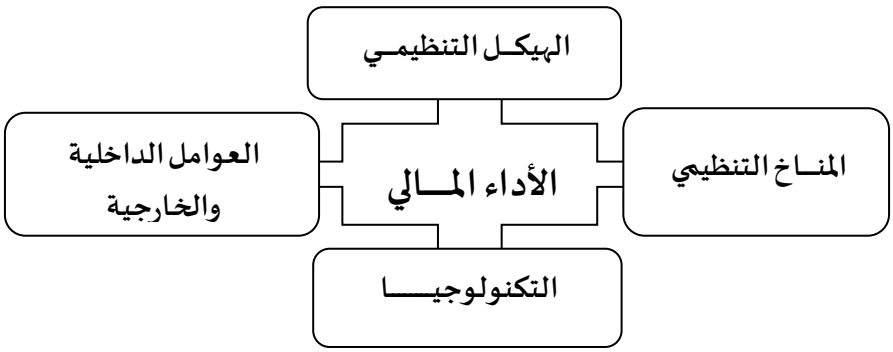

المصدر :من إعداد الطالب بناء على المصادر والمعلومات المتوفرة

3) طرق قياس الأداء المالي:

يعتبر قياس الأداء المالي للبنوك مؤشراً لنجاحها، بحيث يعبر هذا المقياس عن مدى قدرةالبنك على تحقيق أهدافه. أي انه قبل عملية قياس أداء البنك المالي يجب على البنك وضعأهدافه؛ ليتم مقارنة الأداء المالي مع تلك الأهداف.

تمر عملية قياس الأداء المالي بعدة خطواتوهي: [2]

*تجميع القوائم المالية السنوية للمنشأة لفترات زمنية محددة: من أجل حساب النسب الماليةالمختلفة وتطويرها.

*حساب النسب المالية مثل نسب السيولة والربحية وغيرها من النسب.

*دراسة وتقييم نتائج النسب المالية لمعرفة نقاط الضعف والقوة، من خلال مقارنة الأداءالفعلي مع الأداء المتوقع أومن خلال مقارنة أداء المنشأة مع أداء منشأة مكافأة لها مننفس القطاع.

[1] العراف زاهية. مرجعسابق.ص 151.
[2] ألاء زياد ابداح.مرجعسابق.ص 28.

*وضع التوصيات المناسبة بناءا على قياس الأداء، وذلك من أجل تحسين الأداء مستقبلاًومعالجة نقاط الضعف. وهنالك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الأداء المالي للبنك ومن أهمهاقياس نسب الربحيةوالتي يمكن من خلالها قياس مدى قدرةالمنشأة على توليد الأرباح ، وتقوم الإدارة بإستخدام الربح كمقياس لأداء البنك وتشير نسبالربحية إلى كفاءة الإدارة في الإستخدام الأمثل للموارد لتحقيق الربح ومدى قدرتها على النموالتطور والإستمرار.

وتعكس نسب الربحية كفاءة السياسات والأسس والعمليات التياتخذتهاومن هذه النسب:

أ-العائد على الأصول.

ب-العائد على حقوق الملكية.

ج-العائد علىالأ السهم.

أولا: العائد على الأصول:ROA

ان العائد على الأصول يقوم على تقييم الكفاءة التشغيلية واستخدام الأموال،كما تقوم أيضا بمساعدة المنشأت في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة وخاصة في عملية الاقتراض.فهي مؤشر جيد لنسبة ربحية الشركة الناتج عن مجموعة الاستثمارات، كما يمكن من خلالها قياس قدرة الإدارة على تحقيق العائد على الأصول المتاحة للشركة مهماكان مصدرها، وذلك من خلال عملية حسابية تتمثل بالصيغة التالية:

معدل العائد على الأصول *ROA* =صافي الدخل/ الأموال الخاصة

و بشكل عام فإن العائد على الأصول يمكنه قياس معدل العائد الذي تحققه المنشأة على جميع الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل. ويقيس ايضا مدى ربحية المنشأة، فهنا تكون العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة وبين جميع الموارد المالية المستخدمة فيها.

ثانيا: العائد على حقوق الملكية: ROE

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد و المخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر و حجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

الشكل :(01-02) تطور العائد على حقوق الملكية

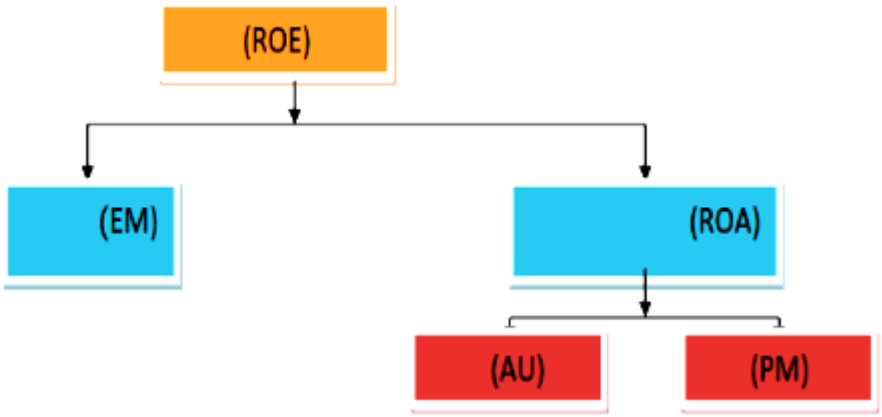

المصدر :طارق عبد العال حماد. تقييم اداء البنوك الإسكندرية 2001 ص 91.

و يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد و الربحية و مجموعة تقيس المخاطر المختار.[1]

فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديبونحيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة و الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول ROA كما يبين قدرة الرافعة المالية EM على رفع العائد على حق الملكية ROE إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول ROA بمؤشرين هما:

*هامش الربح PM الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة و مراقبة التكاليف.

*منفعة الأصول AU و يسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

يقاس هامش الربح PM بالعلاقة التالية: هامش الربح = الدخل الصافي / إجماليا لإيرادات.

تقاس منفعة الأصول AU بالعلاقة التالية: منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليه فإن العائد علي الأصول = هامش الربح×منفعة الأصول، اي :PM × UA =ROA .

[1] نفس المرجع السابق.ألاء زياد ابداح.

العائد على الأصول= الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات إ× جمالي الإيرادات/إجمالي الأصول.

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون اسبابها أكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف ما هو و يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول ما هو و يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلاهما الين .بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

أما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف و يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة (الائتمان،السيولة، سعر الفائدة، رأس المال، التشغيل)ويمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل التالي:

الشكل :(03) تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2015-2017

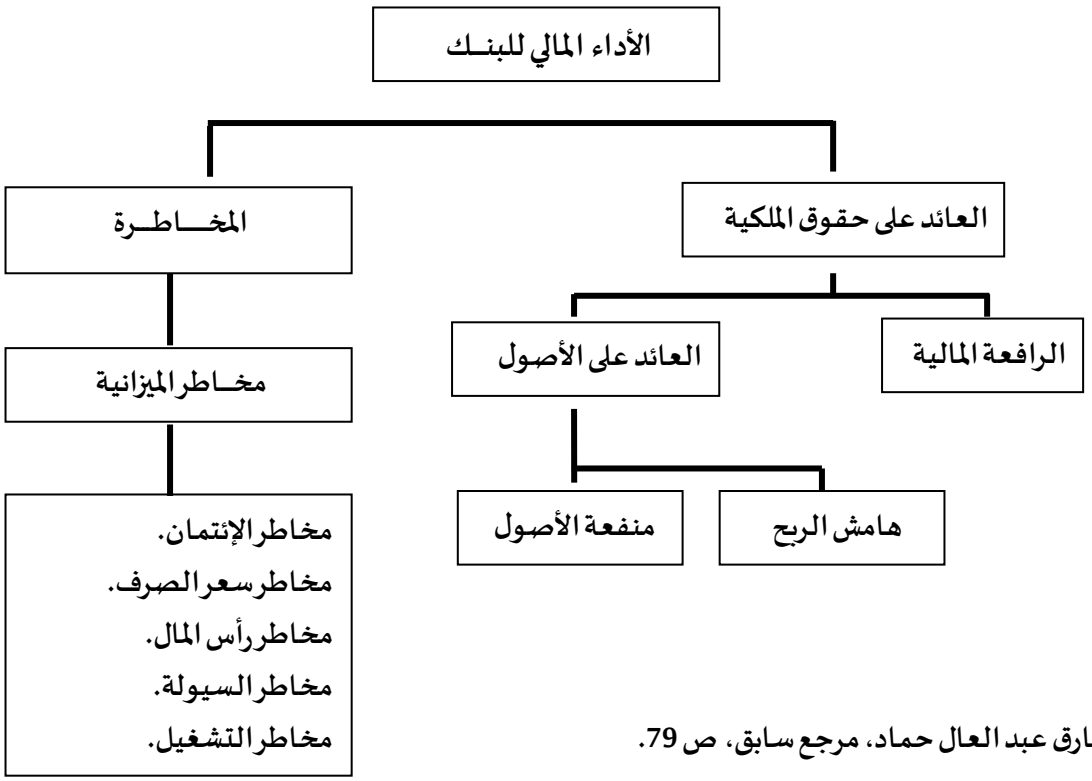

المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 79.

ثالثاً: العائد على السهم:EPS

ويمثل حصة السهم العادي من ربح المنشأة المحقق خلال الفترة المحاسبية، ونظرا لأهمية هذا المؤشر خاصة بالنسبة للمساهمين الحاليين و المستثمرين المحتملين تنص معايير المحاسبة الدولية على ضرورة الافصاح عنه بشكل مقارن في صلب قائمة الدخل المقارن المنشورة في نهاية العام، ويعبر مؤشر حصة السهم من على العائد الناتج من السهم الواحد، ويسمى أيضا بنسبة العائد الصافي لكل سهم، وتعطى علاقتهكمايلي:

حصة السهم من الأرباح EPS=الأرباح الصافية بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية المشكلة لرأسمال

4) مؤشرات الأداء المالي

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدىسلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة، ومن بين هذه المؤشرات نجد[1]:

1-**نسبة السيولة**:وتعني السيولة الموجودة بالمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتي الأجل القصير ،وهناك مقاييس متعددة لقياس نسبة السيولة ومن بينها نجد :

-**نسبة التداول:** وتتمثل في الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي لمقدرة المؤسسة على مقابلة ديونها الخارجية.

-**نسبة السيولة السريعة:** وتعد هذه النسبة أكثر دقة من نسبة التداول لقياس السيولة في المؤسسات، ويتم حسابها بخصم المخزون السلعي من الموجودات المتداولة ثم قسمة الباقي على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها هي:

2-**نسبة الرافعة المالية:** وتشير هذه النسبة إلى استخدام أموال الدين من قبل مؤسسة.

3- **نسبة النشاط:** تقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول ،ومن بين هذه النسب نجد :

-**معدل دوران المخزون السلعي**:ويتم التوصل إليه بقسمة مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة على ،والغاية من معدل دوران المخزون السلعي هي تقدير سرعة تدفق النقدية عبر خزان المخزون السلعي،أو مدى كفاءة إدارة المخزون والنسبة النمطية لها.

-**معدل دوران الذمم المدينة:** ويتم استخراجه بقيمة صافي المبيعات على رصيد المدينين، أما متوسط فترة التحصيل فتحسب عن طريق قسمة عدد أيام السنة (360)على معدل دوران الذمم المدينة والنسبة النمطية لمتوسط فترة التحصيل هي20 :يوم

4-**نسبة الربحية:** تعطي هذه النسبة مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها ،ومن بين نسب الربحية نجد[2]:

- **معدل العائد على الاستثمار**: ويحتسب بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على مجموع الموجودات، ويستفاد منها لتعظيم معدل العائد على حقوق أصحاب المؤسسة مع أخذ المخاطرة بالحسبان، والنسبة النمطية

[1] سناء مسعودي.تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.مذكرة تخرج الوادي 2012/2009. ص 23

[2] عزوزة أماني. تقييم الأداء الماي للبنوك التجارية.جامعة قسنطينة.2013/2008.ص 88.

لهاهي11.4%.

-**العائد على حق الملكية:** ويقاس بقسمة صافي الأرباح بعد الضريبة ناقص توزيعات الأسهم الممتازة مقسوم على صافي حقوق الملكية، ويوضح هذا العائد المردود الذي يحققه المالكون قبل التوزيع مقسوم على الأرباح والنسبة النمطية لها هي15%.

-**القوة الإيرادية:** وهي حاصل ضرب معدل دوران الموجودات في هامش الربح الصافي من المبيعات أو الحافة الهامش، ومعرفة القوة الإيرادية للمؤسسة تشكل خطوة مهمة نحو تحليل ربحية المؤسسة وفهم العوامل التي تؤثر على الربحية ،فأي تغيير يطرأ على القوة الإيرادية للمنظمة مرده إلى تغيير طرأ على معدل دوران الموجودات وأما الهامش على المبيعات وأما على الاثنين معاً ، أما الهامش على المبيعات يساوي الأرباح من العمليات قبل الضرائب والفوائد مقسوماً على صافي المبيعات، والنسبة النمطية هي14.5%.

-**هامش الربح من المبيعات:** ويحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على المبيعات الصافية، ويعني ماتحصل عليه المنظمة من ربح للدينار الواحد من المبيعات الصافية والنسبة النمطية هي:5%

اهداف قياس الأداء المالي :

يلعب قياس الأداء دورا هاما فيما يلي:[1]

- توضيح سير العمليات الإنتاجية .
- وتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤسسة .
- تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط .
- مقارنة الأداء بالمعايير الداخلية و الخارجية .
- تسليط الضوء على مدى الكفاءة في استغلال الموارد ، مما يحفز على الاستخدام الأمثل لها و اكتشاف الانحرافات في ضوء الأهداف المحددة مسبقا ، وتفسير أسبابها لوضع الحلول لها .
- تحقيق مستوى أفضل من الرضا لدى المستفيدين .
- خلق التنافس بين الوحدات التنظيمية من خلال تعزيز المساءلة و الثواب .
- توجيه العاملين لأداء أعمالهم على أكمل وجه ممكن بمعرفة مهاراتهم وإمكانيات ترقيتهم .
- المساعدة على رؤية المستقبل ووضع الخطط و مواجهة التحديات و إتباع سياسات أكثر فعالية و واقعية .
- تجديد الفرص المتاحة لتحسين الأداء و تنمية الإبداع و تشجيع الابتكار .
- إظهار أين تكمن الحاجة للإصلاح و التحسين .

[1] سناء مسعودي.مرجع سابق ص 28.

المبحـــث الثاني :الأدبيـات التطبيقيـــة

من خلال هذا المبحث سنناقش عينة من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع البحث وإحاطته من زوايا مختلفةوالتي تّم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها؛ ثم نحدد أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها وبين الد ارسة الحالية.

المطلـــب الأول :الدراســـات السابقـــة.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جوانب من هذه الدراسة، من أبرزها ما يلي :

1) -دراسة عبد الباقي بضياف2014:

تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية على السوق المالي السعودي2009- ،2012قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ،2014حيث كانت الإشكالية المطروحة: ما مدى تأثير المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية على أدائها المالي للفترة الممتدة من 2009الى2012.

تهدف هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المخاطر المالية(النظامية وغير النظامية) للشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية و أدائها المالي.

توصلت الدراسة إلى:

وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية قوية، بين المخاطر التي تتعرض لها الشركات المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية من جهة، وأدائها المالي من جهة ثانية، وأظهرت الدراسة أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات المخاطر المالية (معامل بيتا وانحراف المردودية) تؤثر سلبا في الأداء المالي كمتغير تابع والممثل ب(القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة).

2)- دراسة أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق:2004

تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيثالعائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري :"تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تقييم أداء البنوك التجاريةبطريقة العائد والمخاطرة، وتمت دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري من 1997 إلى ، 2000 وقدتم جمع البياناتمن القوائم المالية للبنك ولمعالجة الموضوع استخدم الباحثان مؤشرات العائد والمخاطرة. فتوصل الباحثان إلى أن أداءالقرض الشعبي الجزائري يتحسن من سنة إلى أخرى وذلك بعد مقارنتها بمعدلات القطاع النمطية.

3)- دراسة حسين صادق راشد الشمري.2010:

استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها على الأداء الماليللمصارف التجارية:"هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة أداء المصارف العراقيةالخاصة "، وقدتم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة لقياس المخاطر المصرفية الرئيسية والمتمثلة في مخاطر الائتمان،ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال وأثرها على الأداء المالي، حيث استخدمت المؤشرات الآتية للدلالة على الأداءالمالي: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، ومضاعف الملكية. وركزت الدراسة على أن إدارة المخاطر أصبحت تتخذ أبعادا أكثر شمولا، وذلك بسبب تطور البيئة المصرفية التي أدت بدورها إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر، وأن الإدارة السليمة للمخاطر تستوجب وجود إطار جيد للحوكمة، وقياس دقيق للمخاطر، كما أصدرت الدراسة العديد من التوصيات من بينها: ضرورة تبني المصارف لاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية الوقائية والعلاجية.

4)- دراسة عمران 2015 بعنوان":أثرإدارة مخاطر(السيولة-الائتمان-رأس المال)علىدرجة الأمان المصرفي

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة أثر إدارة مخاطر السيولة والائتمان ورأس المال علىدرجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني الليبي من خلال تحليل البياناتالمالية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2010-2004وذلك باستخدام تحليل الانحدار عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Minitab).

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي من جهة، وعلاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال مع درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني. وقد أوصت الد ارسة بضرورة العمل على تدعيم الأمان المصرفي بإيجاد نوع من التوازن مع المخاطر المصرفية المختلفة، وضرورة تدعيم وإعادة هيكلة رأس المال في المصرف التجاري الوطني باعتباره الداعم الأساسي للأمان المصرفي.

5) - دراسة فاطمة بشير قرة فلاح،2018:

أثرالمخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا : هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة بنوك تقليدية خاصة في سوريا وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009و ،2015وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة وربحية البنوك من جهة أخرى، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية.

6)-دراسة(بودور) 2019بعنوان: " تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء الماليللبنوك.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية، حيث تم اختيار كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني كعينة للدراسة، وذلك خلال حيث تم قياس ومقارنة المخاطر والأداء المالي للبنكين محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية سلبيا، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدارة المخاطر ودورها الفعال في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

7)- دراسة شعوبي محمود فوزي 2015:

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطنيالجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لكلمن البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية، وذلكباعتماد البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين، وتحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما، حيث توصلتالدراسة من خلال تحليل إحصائي لقيم المؤشرات المعنية، ومن المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة لسنوات الدراسة،إلى جملة من النتائج أهمها: ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل منالبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

8)- دراسة محمد جموعي قريشي2005 :

تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوكالجزائرية خلال الفترة 1994 – 2000 هدفت دراسة الباحث إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعطياتوالبيانات المالية، حيث طبق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية، من أجل إظهار العلاقة بين الربحية والمخاطرة،ثم قارن بين أداء البنوك فيما بينها، كما استخدم نموذج تحليلي يسمى نموذج العائد على حق الملكية وبعض المؤشراتالأخرى التي تتعلق بالعوائد والمخاطر البنكية، فتوصل الباحث إلى أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءةفي إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، أما إنتاجية الأصول فمتقاربة بين البنوك طيلة فترة الدراسة.

المطلب الثاني :تحليل الدراسات السابقة.

و ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، حسب ما لاحظنا انه اعتمدت أغلبها على تقييم المخاطر وفق عدة طرق وفي البنوك المالية شديدة التأثر بالمتغيرات الدولية وعليه:

1-ارتأينا أن ندرس تأثيرها على القطاع المصرفي في الجزائر لأنه قطاع هام جدا في تمويل الاستثمار الوطني.

2-الاعتماد على طريقة قياس الإداء المالي واستنتاج كفاءة التقييملهذه الطريقة كونها تمس أغلبالمخاطر المالية و السيولة و سعر الفائدةوإستخدم القوائم المالية.

المطلـــب الثالث : اوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة السابقة والحالية.

تتفق الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية عملية قياس الأداء المالي للبنوك التجارية ذلك لما لهذه الأخيرة من أهمية بالغة لدى البنوك، كما تتفق أيضا معها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت معظمها على المنهج التحليلي والوصفي. ومن بين الدراسات السابقة من اهتمت بدراسة وتقييم الأداء المالي من حيث المخاطر التي يتحملها البنك والعوائد التي يحققها، كما أن معظم الدراسات التي قامت بتحليل العوائد والمخاطر كانت على بنوك التجارية، في حين أن دراسة واحدة فقط قامت بذلك بالاعتماد على المقارنة بين مختلف البنوك.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة شاملة وحديثة من حيث الموضوع المتناول ومن حيث الاحصائيات والنتائج المتوصل إليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالإضافة إلى اعتماد هذه الدراسة على الأسلوب القياسي في دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك من خلال تقدير نموذج الانحدار المتعدد.

ويكمن وجه الاختلاف في نوع المخاطر التي تم دراستها حيث اعتمدت الدراسة الأولى على دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية بينما اهتمت باقي الدراسات بالمخاطر الائتمانية في حين أن موضوع الدراسة الحالية هو المخاطر المالية واثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية ، كما اختلفت الدراسات عن بعضها من حيث عينة وفترة الدراسة، ففي الدراسة الأولى اهتمت بعينة.

خلاصـــة

تناول هذا الفصل إ الجانب النظري من الدراسة، حيث تم التعرف من خلاله على المخاطر المالية وانواعها التي تعترض نشاط البنوك التجارية، وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى التطرق إلى عملية قياس الأداء المالي للبنوك التجارية.

تتعرض البنوك التجارية إلى نوعين من المخاطر، مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، تتمثل المخاطر المالية في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال، أما المخاطر غير المالية فتنحصر في المخاطر التشغيلية. ويمكن للبنوك التقليدية التحكم في هذه المخاطر باستخدام العديد من الإجراءات والأدوات، أو بتطبيق معايير الرقابة المصرفية التي من بين أهدافها الرئيسية إدارة المخاطر المالية.

في حين تحظى عملية قياس الأداء المالي للبنوك بنفس الأهمية التي تحظى بها عملية إدارة المخاطر، ذلك لأن عملية قياس الأداء المالي تمكن البنك من معرفة مدى تحقق الأهداف المسطرة خلال فترة زمنية محددة، وتتم عمليةقياس الأداء المالي إما بواسطة النسب والمؤشرات المالية كمؤشرات الربحية، السيولة، التوظيف، ومؤشرات ملائمة رأسالمال، أو باستخدام النماذج التي وضعت لغرض قياس وتقييم الأداء المالي على غرار نموذج العائد على حقوق الملكية الذي يقيس العوائد المتحققة من جهة والمخاطر التي يتحملها البنك من جهة أخرى حيث يعد هذا النموذج من أقدم النماذج وأكثرها انتشارا، بالإضافة إلى نموذج القيمة الاقتصادية .

الفصل الثاني دراسة حالة
أثر المخاطر المالية على الأداء المالي
لبنك البدر(BADR) إيليزي خلال
الفترة 2020-2021

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الفصل السابق إلى دراسة المخاطر المالية والأداء المالي في البنوك التجارية في جانبه النظري من خلال تناول مدخل عام حول ماهية المخاطر المالية في البنوك التجارية ثم قياس الأداء المالي في ظل قيد السيولة في البنوك التجارية ، ثم في ظل قيد الربحية والموازنة بينهما ،سوف نحاول في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي باختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري (BADR) لإجراءالدراسة الميدانية ، وتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين سيتم من خلالهما التعرض إلى تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)في المبحث الأول، و قياس الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)باستخدام نسب السيولة ومؤشرات الأداء المالي والمخاطرة في المبحث الثاني، ثم تحليل النتائج في الأخير و إجابات الدراسة و اختبار الفرضيات من أجل التوصل إلى النتائج التي سوف يتم تعميمها على جميع البنوك الجزائرية.

المبحـــث الأول : لمحة تاريخية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

المطلـــب الأول :تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي ، أسست بتاريخ 13/03/1982 بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ، في بداية المشوار تكون البنك من 138 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNAوأصبح يحتضن في يومنا هذا 310 وكالة و 33 مديرية جهوية منتشرة عبر الوطن ، يشغل بنك البدر حوالي 7000 عامل مابين إطار وموظف ، ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية ، صنف من طرف مجلة قاموس البنوك " " BankerersAlmanacطبعة سنة 2001 ، في الأول ترتيب البنوك الجزائرية ، ويحتل البنك كذلك المركز في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف.

التطور التـــاريخي :

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

***مرحلة 1982 -1990** : خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي ، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي .

***مرحلة 1991 – 1999**: موجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطامي للبنوك ، توسع نشاط بك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة ، أما في المحال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي غير مختلف وكالات البنك ، لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

-**1991** تم الانخراط في نظام سويفت " SWIFT " لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية ؛

-**1992** تم وضع نظامBybuldيساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمىTeetraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية.

-**1993** الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية ؛

-**1994** بدء العمل منتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

-**1996** إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي .

-**1998** بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك. (CIB).

***مرحلة 2000 – 2004**: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه خو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق ،

إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات)والمتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد.

واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن ، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أداءه ، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته ، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي ، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة توردها فيما يلي:

-**عام 2000** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته ، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصري.

-**عام 2001** سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها ، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائل إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالسLa BanqueAssise مع خدمات مشخص.

-**عام 2002** تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

-**عام 2004** لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك غير الصورة ، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شبكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما ، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وحير ، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائي كما عمل مسؤولو بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية Les GuicletsAutomatiques des Billetsالمرتبطة ببطاقات الدفع.

ومن اهم منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية مايلي :

- الحساب الجاري.
- الصكوك.
- دفتر التوفير.
- بطـاقة بنك البدر.
- سندات الصندوق.
- حسابات بالعملة الصعبة.

الهيكل التنضيمي لبنك الفالحة والتنمية الريفيةBADR :

يرتكز الهيكل التنظيمي لبنكف.ت.رعلى شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني، و هذا من أجل خدمة زبائنها أينما كانوا، حيث يبلغ عددها حوالي 288 وكالة، ولكل وكالة فروع التي تتولى مهمة التنظيم وتسيير الوكالة. و تتشكل الهيئة العليا للبنك من رئيس مدير عام و يساعده نائبان.

الشكل :02-01 الهيكـل التنضيمي لبنك الفالحة والتنمية الريفية إيليزي

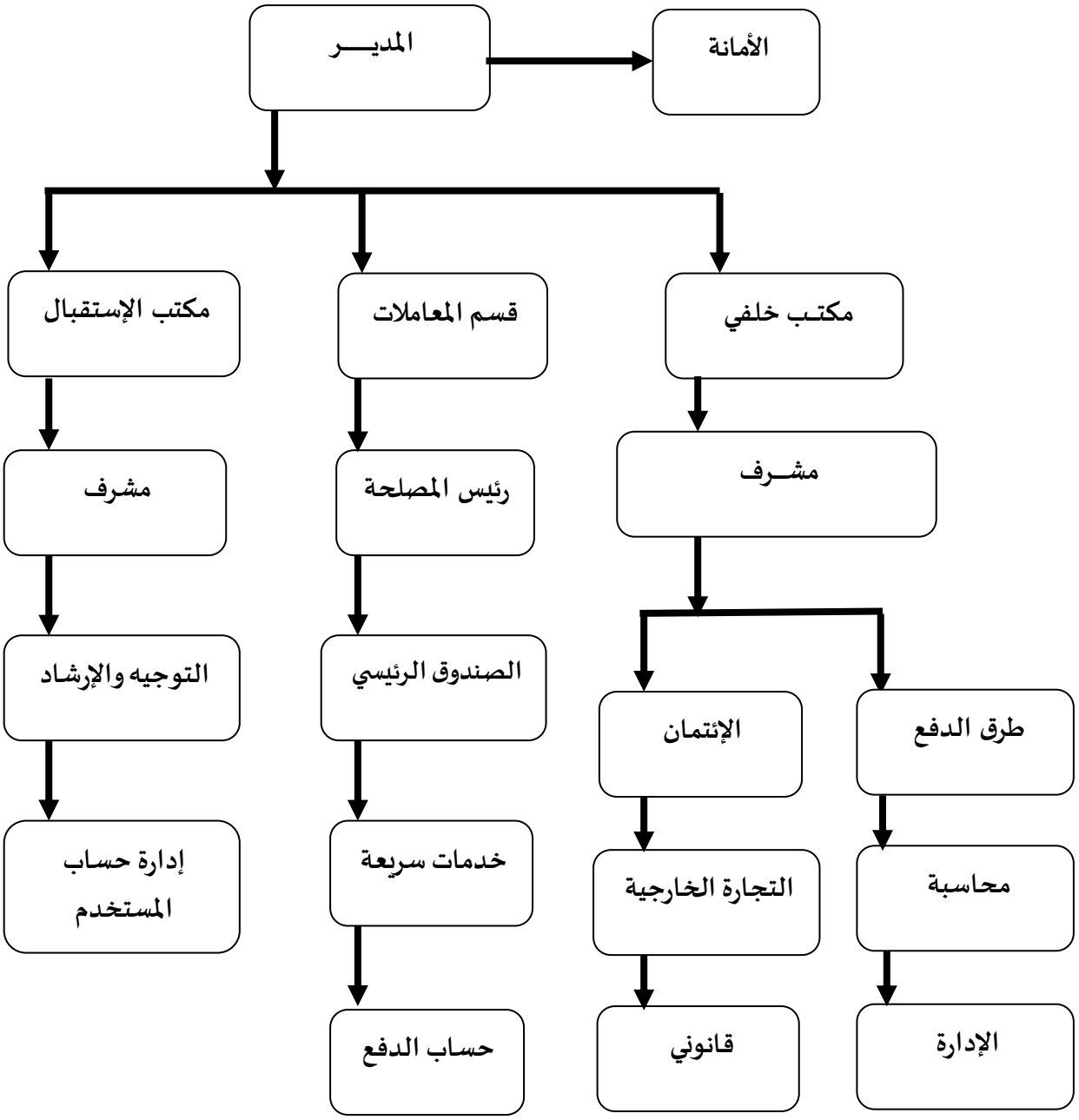

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

المطلــب الثاني : اهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1) أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة ، وتدعيم مركزة التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى ، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية .

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك ، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم .

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية ، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار ,وينشط بواقع 30 % من التجارة الخارجية بالجزائر ، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الزبائن على حد سواء ، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي .

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة .
- تحسين نوعية وجودة الخدمات ؛ تحسين العلاقات مع الزبائن .
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية .

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتا الفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية ، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية ، كما بذل القائمون على البنك بجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية ، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك ، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا يتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف .
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات .
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة .

2) مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي ، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة العمليات الخاصة بالقروض.
- الصرف والصندوق .
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الادخارات .
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها .
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار .
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية .
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة ، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة ، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في :

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك .
- عصرنة البنك (تقوية تنافسيته) .

- احترافية العاملين .
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى .
- تطهير وتحسين الوضعية المالية

الجدول الموالي يمثل تمويلات البنك.

الجدول :01 يوضح تمويل بنك البدر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد مناصب الشغل المستخدمة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القيمة الممولة	عدد مناصب الشغل
النقل	5625	6597252	12481
خدمات مختلفة	3308	4006977	7497
البناء	276	383930	718
الصناعات الصغيرة	1331	1580860	2973
الصناعات التقليدية	876	991482	1866
الفلاحة	3916	1676198	8805
المجموع	15332	18236699	34340

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تظهر أهم هذه الخدمات في :

- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين .
- التحويلات المصرفية ؛
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية .
- خدمة كراء الخزائن الحديدية .
- خدمات البنك للمعاينةالتي تمكن الزبائن من معاينة ومراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم.
- استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك ، من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.
- خدمات الفحص السلكي، التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي .

المطلـــب الثالث :الطريقة المنهجية والأدوات المتبعة محل الدراسة:

تلعب المنهجية المتبعة دورا كبيرا في أي دراســة ، ذلك بأنها تنعكس بشـكل مباشـر على نتائجها ، لذلك سـيتم في هذا الجزء التعرض إلى الأدوات والطرق المنهجية المتبعة في الدراســة التطبيقية ، من خلال التطرق إلى مكان الدراســة ، وكذا مصــادر جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبنك ، بالإضافة إلى المناهج المستخدمة.

وقد تم إختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمحل للدراسة وذلك راجع إلى :

- توفر البيانات اللازمة محل الدراسة.
- درجة الأفصاح المتوفرة لدى البنك من خلال الإفصاح عن الأساليب المعتمدة في إدارة المخاطر.
- قيام البنك التجاري بمختلف نشاطاته وفقا للقانون .

المناهج والأدوات المتبعة:

بغية الإجابة عن إشــكالية الدراســة والمتمثلة في تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، وكذا اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة ، وجب استخدام مجموعة من المناهج والأدواتوالموضحة كالآتي:

المنــاهج :

المنهج الإحصائي.

المنهج الرياضي.

المنهج الوصفي التحليلي.

المنهج المقارن.

و تعد المناهج المتبعة في أي دراســة المحدد المرجعي لأدوات ومصـادر جمع بيانات الدراســة ، وبغية تنفيذ أهداف الدراســة ، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها بالاعتماد على مجموعة من المصادر بغية التأكد من صحة البيانات المتوفرة.

الأدوات:

- المقابلات.
- الاستبيانات.
- الملاحظة.
- الاختبار.
- التجارب.

حيث تعد الأدوات الوســائل المتبعة من قبل الباحث للحصــول على المعلومات والبيانات الذي يريدها، ومن ثم تبويبها وتحليلها باستخدام الطريقة الملائمة للتحليل الإحصائي، والوصول إلى النتائج النهائية التمي تمكنه من استخدامها في البحث

العلمي، ويعتمد اختيار أداة الدراسة المناسبة للبحث على نوع البحث، ومنهجه، وطبيعة المعلومات والمشاكل الذي يحتويها البحث .

المبحث الثاني: دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لبنك البدر(BADR) إيليزي

من أجل قياس ومعرفة مدى درجة الأداء المالي للبنك و درجة المخاطرة المحيطة به نلجأ إلى بعض المؤشرات والتي من شئنها إعطاء رؤية واضحة حول الاتجاه العام لنشاط البنك.

وتعتبر هذه المؤشرات بمثابة وسيلة مراقبة يستعملها البنك لتحقيق أهدافه العامة مما يخدم استراتيجيته، و بما أن القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج تلعب دورا أساسيا في عملية قياس الأداء، فهي كذلك تقدم إطار عمل للعلاقات المتبادلة بين أداء البنك و المخاطرة .

كما تساعد أيضا في حساب النسب المالية و المتعلقة بأداء البنك (نسب السيولة ونسب المخاطرة).فسوف نستهل هذا المبحث بالتطرق إلى كل من مؤشرات قياس الأداء والمخاطرة (حسابها وتحليلها) بالاعتماد على القوائم المالية لبنك الفقلاحة والتنمية الريفية لثلاث سنوات متتالية وهي:

2015-2016-2017، بناءا على المعطيات المقدمة من طرف البنك و مقرر النشاط للسنوات السابقة .

المطلب الأول :مؤشرات قياسالمخاطر المالية على الأداء المالي

يتم قياس أداء البنك من خلالإساليب إدارة المخاطر في البنك و العائد على حق الملكية, والعائد على إجمالي الأصول، حيث يعتبر معدل العائد على حق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك, فيما يتعلق بفئات العائد على الأصول ومؤشر على مدى كفاءة الأداء الماليللبنك على تعظيم ثروة الملاك .وسنحاول فيما يلي تلخيص بعض نسب العائد التي قمنا بحسابها بناء على المعطيات المقدمة من طرف البنك ثم نقوم بعد ذلك بتحليلها.

1) أساليب إدارة المخاطرالمالية:

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة التدقيق ولجنة المخاطر) ، ويقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر .

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى وذلك للتأكد من موضوعية دائرة إدارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة .

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة (ضمن إطار إدارة الأصول والمطلوبات) للبنك بفروعه الداخلية والخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ضمن مجلس الإدارة ، ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي .

ويتم ذلك بالاعتماد على الأساليب الآتية :

أ - مخاطر الائتمان : تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر بشروط الائتمان أو تدني جدارته الائتمانية ، يقوم مجلس الإدارة دوريا بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي الأردني بعد إعدادها من الدوائر المعنية ، ويتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها ، وتتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات ، منها :

- متطلبات واضحة وسياسات وإجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تحديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها ، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم ومواصفات التسهيلات ، ومن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار الغرض من التسهيلات ومصادر السداد . - اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة ، ولدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية وكذلك على مستوى مجلس الإدارة ، ويتم ذلك بعيدا عن أي أثر لأي تضارب في المصالح ، وبما يضمن صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان وتلائم ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك .

- سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لإدارة وتنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة وقابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها ، مراقبة توثيق الائتمان وأي شروط ائتمانية ومتطلبات تعاقدية وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر .

- سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم وإدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهريا استنادا إلى التعليمات الصادرة عن البنك والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، وإضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون ، حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات .

- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائيا . - يتحدد نوع وحجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل ، وذلك ضمن إجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم .

- تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دوريا ، وتطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض .

- يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل ، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستـهلكة لأعمال البنك.

-لدى البنك نظام تصنيف إئتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة ويتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتسعير التسهيلات .

- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية وغير المالية المختلفة ، ويتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية .

- لدى البنك ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف وضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز ، وتراجع دوريا وتعدل إن لزم الامر ، حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع بنوك البلدان وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة .

- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة وتحليل المحفظة الالتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر ، توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات تاريخية وأيضا مع القطاع المصرفي .

- يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الجزائري الخاصة بالتركز الائتماني وعملاء ذوي العلاقة ، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إبداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند اعداد القوائم المالية للبنك ، هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الأطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الإدارة وكذلك لا يتم منحهم أية معاملة تفضيلية عن عملاء البنك .

ب- مخاطر السيولة : تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزاءا من إدارة الموجودات والمطلوبات ، حيث يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الجزائري والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها الفروع الخارجية للبنك ، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي ، كما تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية .

ج- مخاطر السوق : وهي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد ، أسعار الصرف الأحلبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي .

لدى البنك التجاري الجزائري سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف ، قياس المراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دوريا ، حيث يتم قياس مخاطر السوق والرقابة عليها بعدة أساليب منها تحليل الحساسية واستخدام القيمة المعرضة للمخاطر واختبار الفرضيات بالإضافة إلى وضع حدود وقف الخسائر وتحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية حيث يتم الالتزام بها والتأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة إدارة المخاطر وتقدم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة إدارة الأصول و الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة . وفيما يلي توضيح لطريقة تعامل البنك التجاري الجزائري مع كل خطر من المخاطر السوقية على حدى .

-**مخاطر أسعار الفائدة :** تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأداة المالية، حيث يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات ، تتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتستخدم أحيانا الأساليب المختلفة (كالمشتقات) للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر أسعار الفائدة.

-**مخاطر سعر الصرف :** يقوم البنك التجاري الجزائري بمراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الأصول و الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة .

-**مخاطر أسعار الأسهم :** كما يحتفظ البنك بمحفظة من الأسهم لأغراض المتاجرة ويستعمل لها أسلوب تحليل الحساسية ، حيث يتم قياس المخاطر حاليا من خلال الطريقة المعيارية لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال .

2) مؤشرات قياس الأداء المالي لدى بنك البدر

اولا: العائد على حقوق الملكية:

يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية، فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دّل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك.

الجدول :02 يوضح تطور العائد علىحقوق الملكية خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
العائد على حقوق الملكية	0.07	0.02	0.06

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

الشكل :05يوضح تطور العائد علىحقوق الملكية خلال الفترة2015-2017

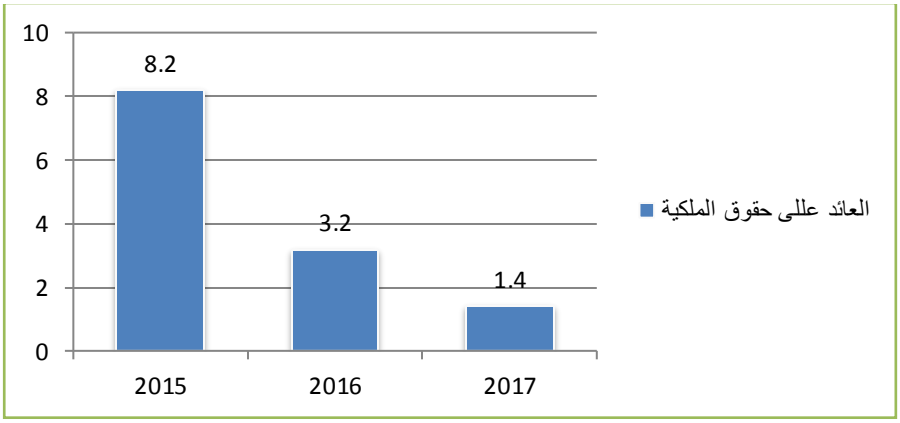

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية حقق انخفاضا سنة 2016 حيث أنه بلغ أعلى نسبة له سنة 2015 بـ 0.07 ثم شهد تراجعا إلى أن وصل إلى النسبة، 0.06 حيث قدر الانخفاض بـ3 % وبقي ثابتا في السنة الموالية.

ومن خلال ما سبق نجد أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية حقق معدل عائد على حقوق الملكية مرتفع خلال سنوات الدراسة الثلاثة ، أي تميز بالربحية أكثر.

ثانيا: العائد على الأصول:

يقيس معدل العائد على الأصول صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة، لذا فإنه يعكس كفاءة إدارة البنك في إدارة موجوداتها.

الجدول :03 يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
العائد على الأصول	2.64	2.69	2.14

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

الشكل :06يوضح تطور العائد علىحقوق الملكية خلال الفترة2015-2017

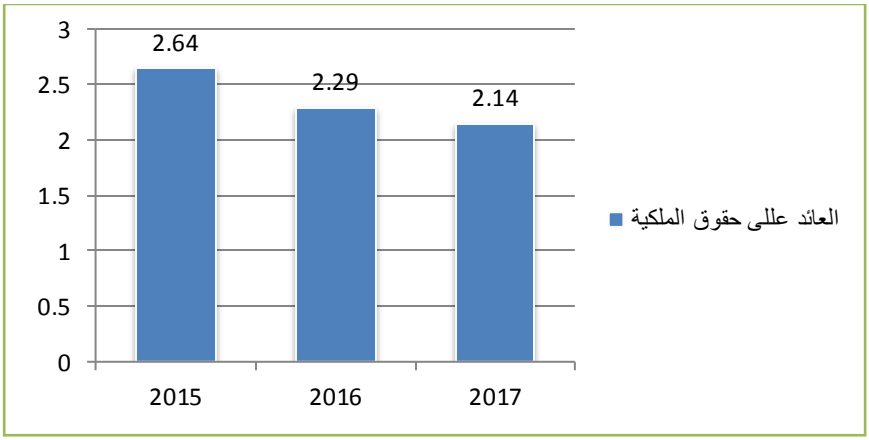

من خلال النتائج الموضحة في الجدول تظهر نتائج مؤشر العائد على الأصول للبنك خلال الفترة 2015-2016 بنسب (1.66%- 2.29%) ثم تنخفض هذه النسبة في سنة 2017.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن بنكالفلاحة و التنمية الريفية حقق معدلات عائد على الأصول مرتفع من سنة 2015 إلى 2016.

ثالثا: الرافعة الماليـــة:

وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية, الكم يعتبر مقياس للربح و المخاطرة.

الجدول :04 يوضح تطور الرافعة المالية خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
الرافعة المالية	48.32	78.02	31.20

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

الشكل :07يوضح تطور الرافعة المالية خلال الفترة2015-2017

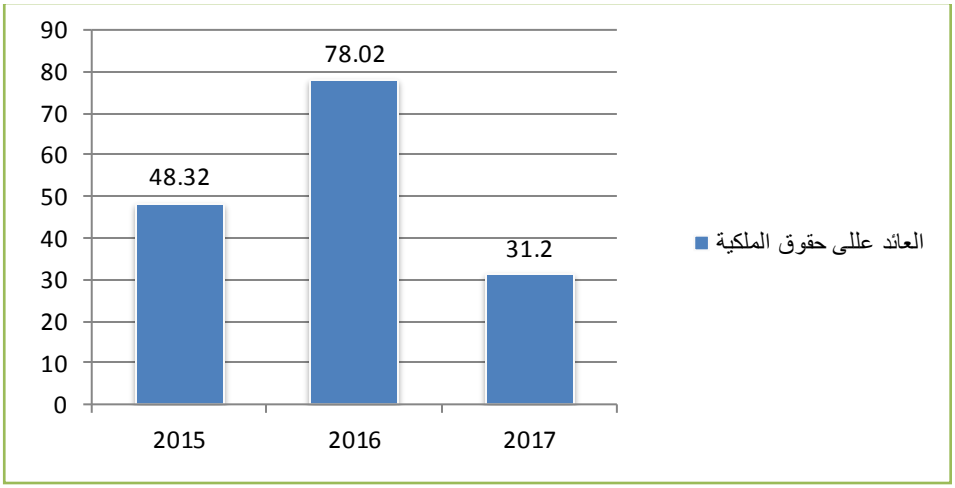

من خلال الجدول أعلاهرقم نلاحظ أن مؤشر الرفع المالي حقق أعلى مستوى له سنة 2016 بنسبة 78.02 وحقق انخفاضا محسوسا يقدر ب 31.2سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 مقابل ارتفاع طفيف سنة 2015 بنسبة 48.32.

رابعا: هامش الربح:

تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات, كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

الجدول :05 يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
هامش الربح	0.025	0.025	0.025

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

الشكل :08يوضح تطور هامش الربح خلال الفترة2015-2017

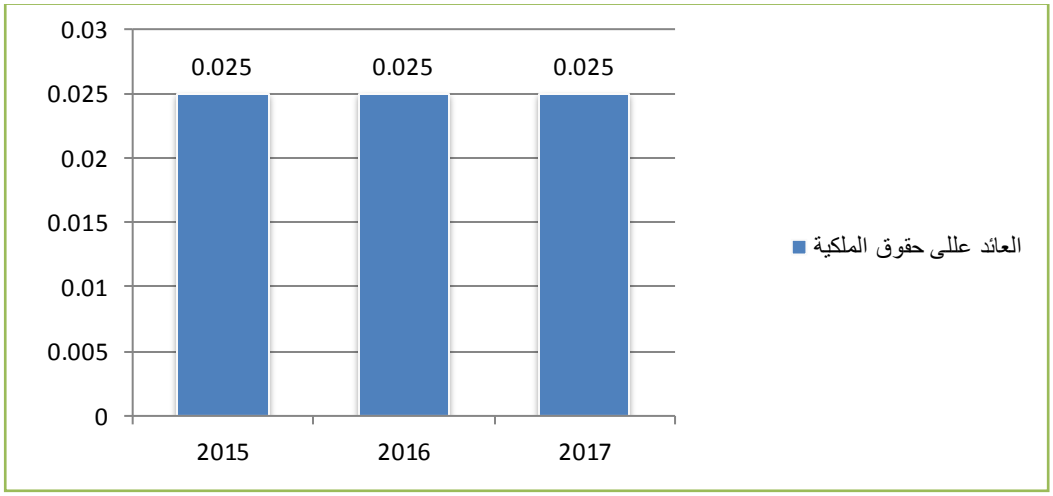

من النتائج الموضحة في الجدول فإن هذا المؤشر حقق ثباتا خلال السنوات السابقة قدر بـ(0.025).

خامسا: منفعة الأصول:

تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول.

الجدول :06 يوضح تطور منفعة الأصول خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
منفعــة الأصول	0.016	0.012	0.010

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

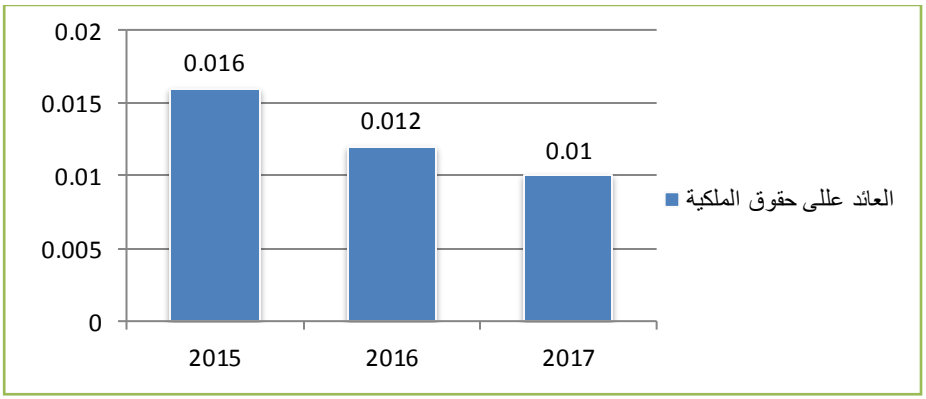

الشكل :09يوضح تطور منفعة الأصول خلال الفترة2015-2017

من خلال التمثيل البياني والنتائج المتحصل عليها أن هذا المعدل حقق أعلى نسبة له بنسبة 0.016 ثم شهد انخفاضا طفيفا بنسبة 1%سنة 2016 ليصل إلى أقل نسبة له بنسبة 0.010 سنة 2017 .

ومن خلال ما سبق نجد أن بنك الفلاحة والتنميةالريفية لا يعتمد على الرفع المالي في تحقيق العائد على حقوق الملكية، حيث نجد أقصى قيمةله خلال فترة الدراسة هي 0.010 مرة سنة. 2017.

3) مؤشراتقياس المخاطر المالية

ترتبط مقاييس الخطر بمقاييس العائد، وعليه يختلف أداء البنك التجاري باختلاف مخاطرتشكيلة استثماراته ومخاطر عملياته ويمكن حصر تلك المخاطر في خمسة أنواع:

1)- مؤشرات قياس المخاطر المالية

اولا: مخاطر السيولة:

يشير هذا المقياس إلى مقارنة أو نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائعوالزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقديةسوا من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكهالبنك أو الحصول على أموال إضافية من الغير.

الجدول :07 يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول	0.023	0.035	0.030
الودائع الأساسية / إجمالي الأصول	0.73	0.85	0.97
الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول	0.52	0.65	0.72

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

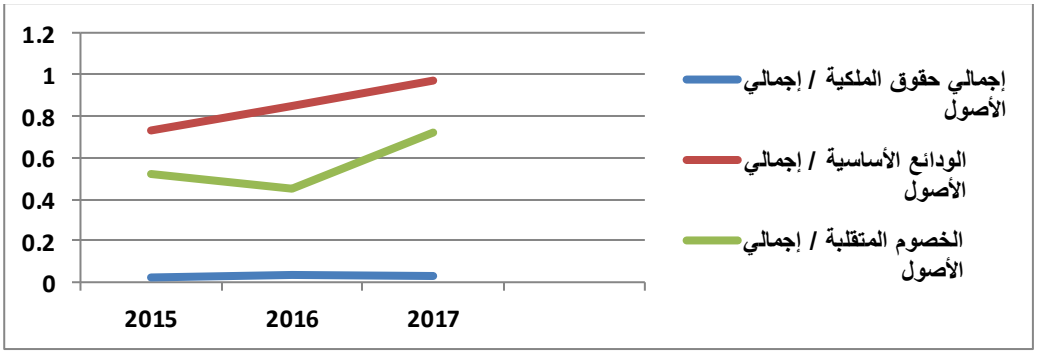

الشكل :10يوضح مخاطر السيولة خلال الفترة2015-2017

من خلال هذا الجدول بالنسبة لمخاطر السيولة فقد عرفت ارتفاعا خلال السنوات المدروسة إلا أنها لا تفوق النسبة النمطية للقطاع وذلك لعدم وجود نقدية إضافية لدى البنك،وبالتالي عليه العمل على استثمار هذه النقدية في مجالات واختصاصات مربحة ومدرة للعائد.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يواجه نسب مرتفعة من مخاطر السيولة مقارنة بالسنوات السابقة.

ثانيا: مخاطرمعدل الفائدة:

يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة.

الجدول :08 يوضح مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
الأصول الحساسة تجاه معدل الفائدة / إجمالي الأصول	0.023	0.035	0.030
الخصوم الحساسة تجاه معدل الفائدة / إجمالي الأصول	0.73	0.85	0.97

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

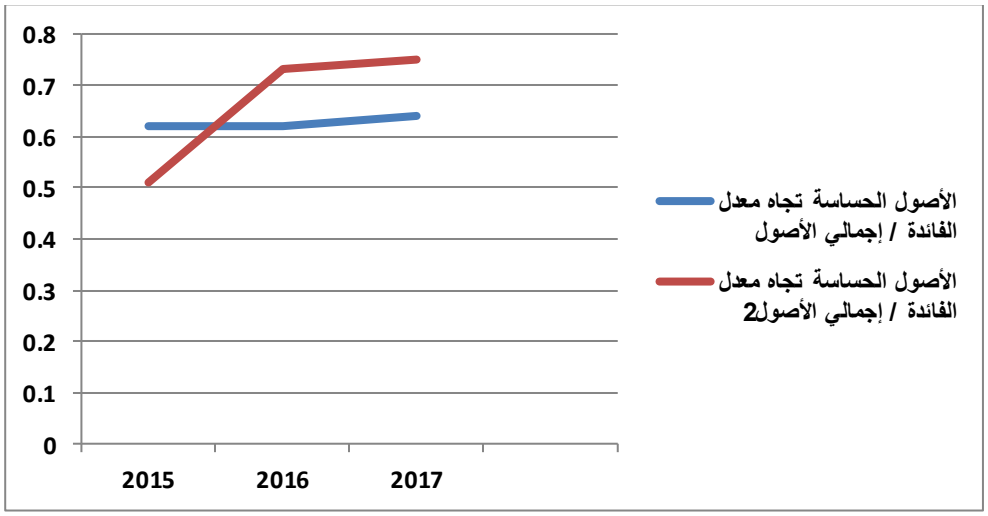

الشكل :11يوضح مخاطر معدل الفائدة خلال الفترة2015-2017

مخاطر سعر الفائدة :نسبتها مرتفعة تدل على أن الأصول ذات التأثر و التقلب لسعر الفائدة (الأصول الحساسة) أقل من الخصوم من نفس النوع ،وهو ما يشكل خطر على البنك ،حيث أن صافي دخل الفائدة سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة.

ثالثا: مخاطر الإئتمان:

توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا، سواء بالنسبة للاستثمار في الأوراق المالية أو القروض وفقا للاتفاقات والعقود المبرمة.

الجدول :09 يوضح مخاطر الإئتمان خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
الأصول الحساسة تجاه معدل الفائدة / إجمالي الأصول	0.023	0.035	0.030
الخصومالحساسة تجاه معدل الفائدة / إجمالي الأصول	0.73	0.85	0.97

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

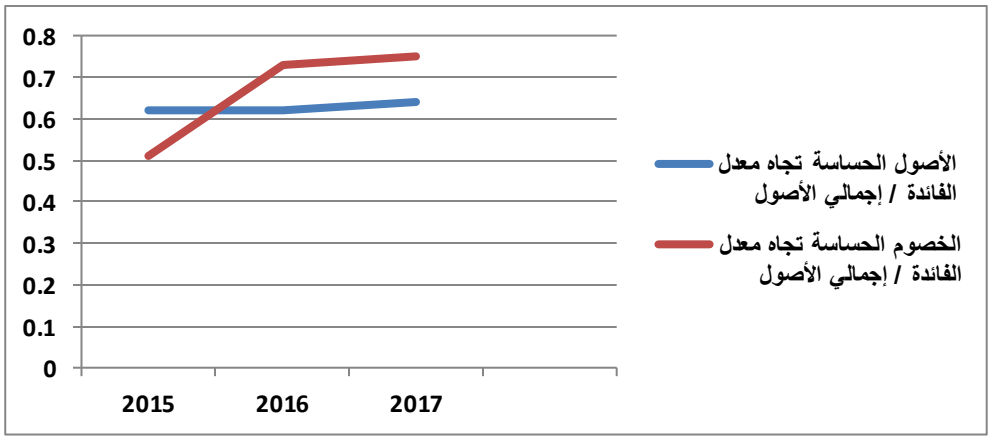

الشكل :12يوضح مخاطر الإئتمانخلال الفترة2015-2017

عرفت هي الأخرى انخفاضا و ذلك لأن نسبة القروض المتأخرة عن السداد كانت مرتفعة، و تمثل نسبة معتبرة من إجمالي القروض،لذلك على البنك العمل على تخفيض هذه النسبة و ذلك من خلال الدراسة الدقيقة للوضعية المالية للمقترضين، و رفع نسبة احتياطي خسائر القروض.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أنابنك الفلاحة والتنمية الريفيةيواجه مخاطر الإئتمان أكثر من من السنوات السابقة ، وذلك من خلال النسب المرتفع خلال السنتين الأولى والثانية من الدراسة.

رابعا : مخاطر رأس المال:

وتشير إلى الدرجة التي يمكنها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين و المودعين أي درجةتغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر.

تفسر مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر الاستثمار بكافة أنواعها وعلى مدى كفاية رأس المال المملوك حقوق الملكية لمقابلة خسائر الاستثمار دون المساس بالودائع.

الجدول :10 يوضح تطورمخاطر رأس المال خلال الفترة 2015-2017

السنوات	2015	2016	2017
إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول	0.023	0.035	0.030

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

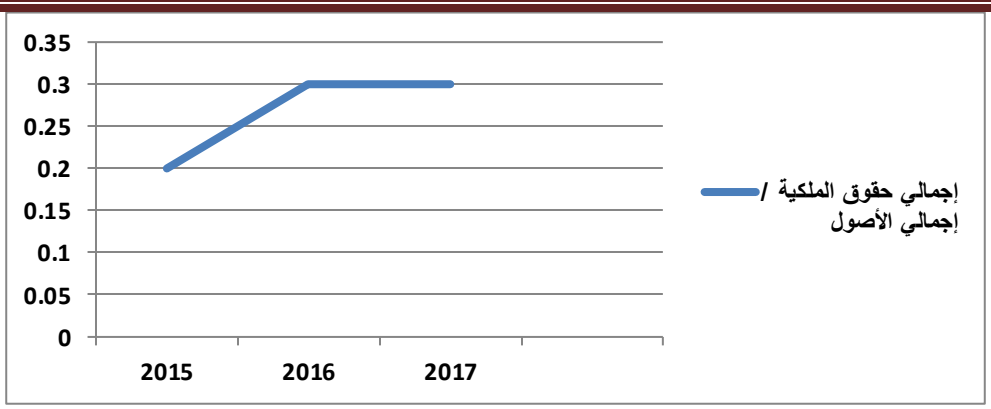

الشكل :13يوضح تطور مخاطر رأس المال خلال الفترة2015-2017

مخاطر رأس المال: من خلال النتائج الموضحة في الجدول والمنحنى البياني فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حقق اقل نسبة سنة 2015 ، ثم شهدت ارتفاعا إلى أعلى نسبة له 03.0 سنة 2016 ثم ثباته.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن نسب مخاطر رأس الماللبنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفع جدا .

المطلـــب الثاني : متغييرات الدراسة

فيما يلي سيتم توضيح طريقة تحديد متغيرات الدراسة والعلاقة بينهما .

1 - تحديد متغيرات الدراسة:

من أجل الوقوف على مدى صحة فرضيات البحث سيتم بناء في كل مرة يتم بناء نموذج الجدار متعدد يربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، حيث يتم تطبيق النموذجين بالنسبة لكل بنك من البنكين محل الدراسة ، وفيما يلي توضيح للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة المستخدمة في بناء النماذج :

أ - **المتغيرات المستقلة** :تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في ثلاث متغيرات تمثل المخاطر ، حيث تم اختيار النسب الأتية:

مخاطر الائتمان: NPLحيث تم قياسها باستخدام النسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات ، بالنسبة لهذا المتغير يفترض الباحث أن الإشارة الخاصة بمعلمة هذا المتغير تكون سالبة .

- **مخاطر السيولة: LIQ**حيث قيست باستخدام نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ، بالنسبة لهذا المتغير يفترض الباحث أن الإشارة الخاصة بمعلمة هذا المتغير تكون موجبة.

مخاطر رأس المال: CRحيث قيست باستخدام نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات ، بالنسبة لهذا المتغير يفترض الباحث أن الإشارة الخاصة بمعلمة هذا المتغير تكون موجبة . ب - المتغيرات التابعة : تتمثل المتغيرات التابعة في متغيرين تمثل مؤشرات رحية البنوك ، وهي كالآتي :

- **العائد على حقوق المساهمين: ROE**وتم قياس هذه النسبة بقسمة صافي الأرباح على إجمالي حقوق المساهمين .

- **العائد على الموجودات: ROA**وتم قياس هذه النسبة بقسمة صافي الأرباح على إجماليالأصول و لموجودات .

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات : حيث يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر Augmented Dickey - Fuller Test ، ويتم اختياراستقرارية السلاسل الزمنية لتفادي مشكلة الانحدار الزائف ، ويتكون هذا الاختبار من ثلاث درجات (المستوى ، الفرق الأول ، الفرق الثاني) في كل درجة ثلاث حالات (بقاطع ، بقاطع واتجاه ، بدون قاطع واتجاه) ، ويبنى هذا الاختبار على فرضيتين ، الفرضية العدمية وتنص على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة أي أنها غير مستقرة ، والفرضية البديلة .

ويشترط أن تكون السلسلة مستقرة عند درجة ما إذا كانت القيمة المطلقة لـ ADF المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لـ ADF الجدولية الخاصة لكل حالة ، وذلك عند درجة معنوية 5 % .

3 - تقدير النموذج : يعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أكثر أدوات التحليل الاحصائي استخداما وانتشارا ، حيث يهتم بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع وعدة متغيرات مستقلة ، وسيتم الاستعانة ببرنامج SPSS 26 لتقدير النموذج ، بافتراض وجود متغير تابع وثلاث متغيرات مستقلة فإنه يمكن صياغة معادلة النموذج كالآتي

$$Y_t = Bo + B_1X_{1t} + B_2X_{2t} + B_3X3_{3t}$$

حيث أن :

Y_tتمثل قيمة المشاهدة للمتغير التابع في الفترة:t

X_1 ، X_2 ، X_3تمثل قيمة المشاهدة للمتغيرات المستقلة في الفترة : t

U_tتمثل الخطأ العشوائي.

اختبار النموذج يتم اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية ، الإحصائية ، والقياسية لتتم الموافقة عليه أو رفضه.

أ - اختبار معلمات النموذج اقتصاديا : وذلك وفقا لمعايير النظرية الاقتصادية حيث يتم مقارنتها مع إشارات المعلمات المقدرة ، فإذا توقفت المعلمات المقدرة مع ما تقره النظرية الاقتصادية ، يتم قبول النموذج ، أما في الحالة العكسية يتم رفض النموذج.

ب- اختبار معلمات النموذج وفقا لمعايير احصائية : حيث تختبر معنوية المعلمات المقدرة احصائيا كالتالي :

- اختبار إحصائية ستيودنت: t حيث يعتمد هذا الاختبار على فرضين هما :

- فرضية العدم: H_0 تفترض عدم وجود علاقة بين المتغيرين المستقل والتابع .

- الفرضية البديلة: H_1 تفترض وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

بعد احتساب قيمة t يتم مقارنة قيمتها المحسوبة مع قيمتها الجدولية عند درجة حرية (n - k) وعند مستوى معنوية 5 % ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة ، وبمعنى آخر إذا

كان مستوى المعنوية للقيمة المحسوبة أقل من 5 % يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، ومنه يكون للمعلمة المقدرة معنوية إحصائية ، أي توجد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

- **اختبارفيشر: F**يختبر هذا الاختبار النموذج ككل ، أي أنه يوضح جوهرية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ويعتمد بدوره على فرضيتين هما :

- **فرضية العدم :** تفترض عدم جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

- **الفرضية البديلة :** تفترض وجود علاقة جوهرية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

بعد احتساب قيمة F ، يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها ، عند درجة حرية (n-k ; k- 1ومستوى معنوية 5 % ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحدولية ، ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة ، أي أن النموذج مقبول احصائيا ، ووجود علاقة جوهرية بين متغيرات النموذج .

- **اختبارجودة التوفيق :R_2 - Adjusted**يوضح معامل التحديد المعدل مدى تفسير التغيرات الحاصلة على المتغيرات المستقلة للتغيرات الحاصلة على المتغير التابع .

ج - **اختبار جودة النموذج :** المعايير القياسية تخص مشكلة الارتباط الذاتي ، ويتم ذلك بالاعتماد على إحصالية Durbin-Watson، واختبار Breusch - Godfrey Serial Correlation LM Test، حيث يخص هذا الأخير الارتباط بين البواقي .

-**اختبار: Durbin - Watson** ويتم ذلك بمقارنة الإحصائية بالاعتماد على الجدول الخاص بهذا الاختبار. فإذا كانت تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي يمكن القول بأن النموذج ذو جودة .

- **اختبارارتباط البواقي: Breusch - Godfrey Serial Correlation LM Test**إذا كانت احتمالية F المحسوبة لهذا الاختبار أكبر من مستوى معنوية 5 % ، يمكن القول أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

إختبارإستقرارية السلاسل الزمنية:

بعد تطبيق اختبار ديكي فولر ADF لإستقرارية السلاسل الزمنيةالزمنية على السلاسل الزمنية للمتغيرات، وعند مستوى معنوية 5 % ، تم التوصل إلى النتائج المبينة كالأتي:

الجدول :11 يوضح إختبار إستقلالية السلاسل الزمنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المتغيرات	عند المستــوى		القــرار
	قيمة ADF المحسوبة	القيمة الحرجـة عند 5 %	
ROE	1.816795	3.508508	غير مستقرة
ROA	1.704175	3.508508	غير مستقرة

NPL	2.402231	3.518090	غير مستقرة
LIQ	3.036309	2.931404	مستقرة
CR	1.951294	3.518090	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

من خلال الجدول رقم (.....) ، يتبين أن المتغيرات CR ، NPL، ROA، ROE، شهدت قيمة ADF المحسوبة أقل من القيمة الحرجة (الجدولية) عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أن السلسلة

تحتوي على جذر وحدة أي أنها غير مستقرة ، أما بالنسبة للمتغير LIQ فيلاحظ أن قيمة ADF المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم ، أي أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة أي أنها مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة I(0).

بالنسبة للمتغيرات غير المستقرة يستوجب إجراء الاختبار عند الفرق الأول ، حيث كانت النتائج كالآتي :

الجدول :12 يوضح إختبار إستقلالية السلاسل الزمنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عند الفرق الأول

المتغيرات	عند المستــوى		القــرار
	قيمة ADF المحسوبة	القيمة الحرجـة عند 5 %	
ROE	7.045875	3.510740	مستقرة
ROA	7.029608	3.510740	مستقرة
NPL	2.045936	1.948686	مستقرة
CR	3.248135	2.931404	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك

بعد إجراء الاختبار عند الفروق الأولى ، يلاحظ من خلال الجدول رقم (-.....) أن جميع المتغيرات التي شهدت عدم استقرار عند المستوى ، سجلت قيم ADF أكبر من القيم الحرجة وذلك عند الفرق الأول ، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم استقرارية السلسلة ، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلسلة ، أي أن المتغيرات CR ، NPL، ROA، ROE، مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة (I1) ، وبالتالي سيتم تطبيق الفروق الأولى بالنسبة لهذه السلاسل عند تقدير النموذج.

تقدير النماذج وإختيارها

سيتم تقدير النموذجين الأتيينبإستخدام طريقة المربعات الصغرى.

النموذج الأول: يمثل هذا النموذج العلاقة بين المتغير التابع ROE والمتغيرات المستقلة NPL ، LIQ، CR،حيث كانت النتائج المبينة كلأتي:

ROE= -0.019 -0.307NPL + 0.142LIQ + 0.259CR

(-2.585) (-2.202) (2.545) (1.360)

Adjusted-R2= 0.197 F-statistic= 4.766

n=47

حيث الأرقام بين قوسين تمثل قيمةtالمحسوبة لكل معلمة .

أ - اختبار النموذج اقتصاديا : أظهرت نتائج علاقة التقدير أن معلمة مخاطر الائتمان تأخذ إشارة سالبة ، أي أنه أذا ارتفعت المخاطر الائتمانية انخفضت ربحية البنوك وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية ، كما أن العلاقة الطردية بين معدل العائد على حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة مخاطر السيولة مقاسة بالأصول السائلة إلى إجمالي الودائع لا تتنافى مع النظرية الاقتصادية ، أي أن النموذج مقبول اقتصاديا ويتماشى مع النظرية الاقتصادية.

ب - اختبار النموذج احصائيا: يتمثل اختبار النموذج احصائيا في اختبار معنوية المعلمات المقدرة بغية التعرف على المتغيرات التي يتم الإبقاء عليها والتي يتم حذفها ، بالإضافة إلى اختبار معنوية النموذج إذا كان مقبول احصائيا أم لا ، ومن ثم معرفة مدى تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع . بالنسبة للمعلمات المقدرة ومن خلال المعادلة السابقة يلاحظ ما يلي:

- **المعاملBo** :ويمثل الجزء الثابت من النموذج ، يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن القيمة المطلقة لtالمحسوبة لهذه المعلمة تساوي2.585وهي أكبر من.tالجدولية والتي تساوي 1.679 ، وعليه ترفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، أي أن المعلمة Bo لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % .

-**المعامل** :**B1**ويخص المتغير المستقل مخاطر الائتمان ، يلاحظ أن القيمة المطلقة لـ t المحسوبة لهذه المعلمة تساوي202.2 وهي أكبر منtالجدولية والتي تساوي 1.679 ، وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم ، أي أن المعلمة B1 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % .

- **المعامل : B2** ويخص المتغير المستقل مخاطر السيولة ، يلاحظ أن قيمة tالمحسوبة لهذه المعلمة تساوي 2.545 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 1.679 ، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، وبالتالي المعلمة B2 لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % .

- **المعامل: B3**ويخص المتغير المستقل مخاطر رأس المال ، يلاحظ أن قيمةtالمحسوبة لهذه المعلمة تساوي 1.360 وهي أقل منt الجدولية والتي تساوي 1.679 ، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة ، أي أن المعلمة B3 ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 % .

من خلال ماسبق يتبين أن كل المعلمات لهما معنوية إحصائية حسب إختبارستيودنت ماعدا B3 ليست لها معنوية إحصائية ، ولذلك سيتم حذف المتغير CR لتصبح النتائج كالأتي:

ROE= -0.024 -0.236NPL + 0.176LIQ

(-3.540) (-1.810) (3.491)

Adjusted-R2= 0.181 F-statistic= 6.106 D-W= 0.285

n=47 P-Breusch-godfrey= 0.4559.

من خلال المعادلة أعلاه يلاحظ أن قيمة F المحسوبة التي تساوي6.106 وهي أكبر من F الجدوليةوالتيتساوي. 3.207 ، وبالتالي يتم رفض فرضية العدم ويقبل الفرض البديل ، أي أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ، ومنه النموذج جيد ومقبول احصائيا .

أما بالنسبة لمعامل التحديد المعدل فقد قدر بـ 0.181 والذي يدل على أن 18.1 % من التغير في معدل العائد على حقوق المساهمين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مفسر بالمتغيرين NPL وLIQ .

اختبارجودة النموذج : من خلال نتائج تقدير النموذج الموضحة في المعادلة السابقة ، يلاحظ أن قيمة إحصائية Durbin-Watsonالمحسوبة لهذا النموذج تساوي 1.725 ، وبالاستعانة بالجدول الخاص بهذا الاختبار يتبين أن هذه القيمة تقع في منطقة عدم رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي ، وبالتالي النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي .

أما بالنسبة إلى اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Breusch - Godfrey، بالاعتماد على نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي ، يلاحظ أن الاحتمالية الخاصة بـ F المحسوبة لهذا الاختبار تساوي 0.4559 وهي أكبر من 5 % ، مما يدل على أن النموذج يخلو مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي .

المطلـــب الثالث: تقييم نتـــائج الدراسة

بعد تقديم نموذج بنك الفلاحة التنمية الريفية واختباره وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، وجب تحليل النتائج المتحصل عليها ، ومقارنتها مع النتائج المتحصل عليها في البنك في السنوات السابقة .

تبين انخفاض معدل العائد على الأصول و نسبة العائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى العائد على السهم خلالالسنوات السابقة ، ويعود ذلك الى عوامل اقتصادية مرت بها الدولة خلال السنوات 2017/2015 والتي أدت الى تعثر تسديد العملاء وحالات التراجع المالي مما عمل على التأثير على الأداء المالي للبنوك.

حيث تبين من خلال اختبار الفرضية الأولى أنه توجد علاقة سلبية ذات دلالة أحصائية ما بين مخاطر الإئتمان والعائد على الأصول في بنك التنمية المحلية، ويمكنتفسير هذه النتيجة في ضوء أن الخسائر الناجمة أو المحتملة عن عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته اتجاه البنك في المواعيد المتفق عليها سوف ينعكس على كفاءة إدارة البنوك في الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ،و تحقيقها اكبر قدر ممكن من العوائد.

فمن خلال المؤشرات التي حصلنا عليها ، بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تدل على ثبات أدائه ولذا يجب الرفع من هذه المؤشرات، وللحكم على أدائه بشكل جيد ، فيجب مقارنته بغيره من البنوك المحلية ثم ، مقارنته بالبنوك الأجنبية وذلك لملاحظة الفرق في الأداء المالي ومحاولة إيجاد أسبابه ، وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف وتحليلها بالنسبة للمخاطر المالية التي تعترض نشاطها و المتمثلة في :

لمخاطر الائتمان: والتي أظهرت تقديرات النموذج في البنك وجود إشارة سلبية بين نسبة قياس هذا المتغير مع كل من العائد على حقوق المساهمين والعائد على إجمالي الأصول ، مما يعني وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومؤشرات ربحية البنك ، حيث أن زيادة نسبة التسهيلات غير العاملة يدفع بالبنك إلى اقتطاع جزء من أرباحه كمخصصات لتغطية الخسائر على تلك التسهيلات إذا ما حدثت ، مما يؤدي إلى النقص في صافي أرباح البنك وجاءت هذه النتائج مطابقة للنتائج المحصل عليها في البنك التجاري الأردني .

لمخاطر السيولة: والتي أظهرت نتائج التقديرات في النموذج وجود إشارة موجبة بين هذا المتغير مقاسا بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ، مع كل من العائد على حقوق المساهمين والعائد على إجمالي الأصول أي أن العلاقة طردية ، ذلك أن ارتفاع نسبة الأصول السائلة التي في حوزة البنك تزيد من ثقة المودعين في البنك مما يدفعهم إلى إبداع أموالهم لديه ، وإذا ما قام البنك باستثمارها فسيحقق أرباح أكثر ، كما أنه مثلما تملإشارة إليه في المبحث الثاني بأن زيادة نسبة الأصول السائلة تؤدي إلى انخفاض مخاطر السيولة بمعنى أن العلاقة عكسية بينهما ، وبالتالي يتضح أن العلاقة بين مخاطر السيولة و أداء البنك علاقة عكسية ، وجاءت هذه النتائج موافقة للنتائج المتحصل عليها في بنك التنمية المحلية .

لمخاطر رأس المال: حيث أظهرت نتائج التقديرات وجود علاقة ذات إشارة موجبة بين كل من المتغير المستقلوالمتغيرين التابعين ، على عكس نتائج البنك في السنوات السابقة التي أظهرت عدم وجود علاقة بين هذا المتغير ومعدل العائد على حقوق المساهمين ، وبالتالي العلاقة طردية بين مخاطر رأس المال ونسبة العائد إجمالي حقوق المساهمين ونسبة العائد على إجمالي الأصول ، ذلك بأن ارتفاع النسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول يزيد من درجة الأمان لدى البنك مما يساعد على جلب عملاء جدد ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع ربحية البنك بسبب زيادة الموارد المالية للبنك ، كما أنه يمكن استنتاج العلاقة بين مخاطر رأس المال الأداء المالي للبنك .

خلاصـــة

تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين حيث تم إسقاط الجزء النظري على الجزء التطبيقي (الدراسة الميدانية)، فقمنا في المبحث الأول بتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضـــافة إلى مهامه ،أهدافه و خدماته، ثم المبحث الثاني تناولنا فيه أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية محل الدراســـة ، وقد تم تحليل القوائم المالية للسنوات مابين 2017/2015، بإعتبار وضعية البنك تتطلب وضع سياسةدقيقة ومدروسة بشكل جيد من طرف ادارة البنك وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخليةوخارجيةلتطويرعملياتهاالمصرفية واستحداث طرق وآلياتلتفعيلآدائه البنكي بما يحقق له عوائد مالية مرتفعة في ظل حجم امثل للسيولة محدد ومدقق من طرف ادارة البنك، فقد تم تطبيـق نموذج العائد على حقوق الملكية على البنك وذلك باحتسـاب كل من مؤشـرات العائد و مؤشـرات المخـــاطرة مابنين السـنوات 2015-2017 وتم عرض النتائج ومثيلهابيانياً ، وفي الأخير تم التعليق عليها وتفسير ها وإعطاء تقيم النتائج المحصل عليها ومقارنتها .

الخـــاتمة

خـــــــاتمة

تمهيـــد:

إن التغيرات التي عرفها الاقتصـــاد العالمي عل ى مختلف الأصـــعدة ،كان لها تأثير هام على البنوك التجارية باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، و ذلك طبعا من خلال تحســـين أدائها، زيادة عوائدها ،و التخفيف من المخاطر التي تواجهها ،و الرفع من مســـتوى الخدمات التي تقدمها، غير أنه ومهما بلغت دقة وجودة تقييم الأداء المالي ا فإنه يبقى عاجزا وحده على المضـي بالبنك لتحســين أدائه المالي وتحقيق أقصى العوائد ،لذلك كان من الضـروري إيجاد أداة لتحسـين الأداء المالي للبنوك في ظل المخاطر المالية التي تعترض نشاطه، وبناءا على ذلك وللاجابة على الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة والتي تمحورت حول اثر المخاطر المالية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية عموما وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)(- إيليـزي- للفـترة الممتـدة مـن 2015 إلى 2017 ،وقد تناولت هذه الدراسة فصلين، عالج الأول الإطار النظري للمخاطر المالية، أما الثاني فقد تم التطرق إلى الدراسة الميدانية حول المخاطر المالية و الأداء المالي في بنك البدر.

نتـــائج الدراســة:

تم التوصل إلى عدد من النتائج يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

نموذج العائد على حقوق الملكية من بين النماذج المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

البنوك التجارية الجزائرية لم تحضى بالمستوى المطلوب خاصتاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا بالمقارنة مع بنوك عالمية.

قياس الأداء المالي من حيث أنه يعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للبنك، وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للبنك قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا و خطوات قياس الأداء المالي المتمثلة في الحصـول على مجموعة القوائم المالية السـنوية وقائمة الدخل وإحتسـاب مقاييس النسب ومؤشرات الأداء المالي.

يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مخاطر مالية تنقســم إلى: مخاطر الإئتمان و مخاطر الســيولة و مخاطر ســعر الفائدة .

في البنوك التجارية مخاطر رأس المال، ومخاطر غير مالية يمكن حصـرها في المخاطر التشـغيلية وهذا ما يرفض صـحة الفرضية.....

تتكون مؤشـرات قياس الاداء المالي للبنوك التجارية من مؤشـرات العائد على حقوق الملكية، ومؤشـرات السـيولة، ومؤشـرات رأس المال، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية .....

-إن زيادة الأصول السائلة التي بحوزة البنك تجعله أكثر مرونة في مواجهة السحوبات المفاجئة التي قد يتعرض لها ، بالإضافة إلى أن حجم مخاطر السيولة ينخفض بزيادة الأصول السائلة التي بحوزة البنك ، كما أن زيادة مرونة البنك في مقابلة السحوبات المفاجئة من طرف المودعين ، تعمل على زيادة ثقة المودعين مما يساعد البنك في جذب أموال أكبر ، ومن خلال توظيفه لتلك الأموال تزداد ربحيته ، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك ، وبالتالي ترفض الفرضية الخامسة .

تعد نسبة تغطية الأموال الخاصة لإجمالي موجودات البنك بمثابة هامش أمان ثانوي للمودعين ، بمعنى أن زيادة تلك النسبة تعمل على زيادة ثقة المودعين في البنك ، كما أن زيادة تلك النسبة تجعل من البنك قادر على تغطية

الخسائر التي قد تعترض موجوداته ، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وربحية البنوك ، حيث أن تخفيض البنك لتلك المخاطر من خلال الرفع في نسبة تغطية الأموال الخاصة لإجمالي الموجودات يزيد من ثقة المودعين ويعمل على جلب مودعين جدد مما يزيد من الموارد المالية التي بحوزة البنك الأمر الذي ينعكس بالضرورة على ربحية البنوك ، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال والأداء المالي للبنوك ، وبالتالي ترفض الفرضية.....

تعتبر إدارة المخاطر مجموعة من الأساليب والأدوات لتقليل التكاليف والخسائر المصاحبة للخطر المالي للبنك، إذا ما حدث ، أو هي منهج علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة وتخفيض الأثر المالي لتلك الخسائر.

-تمر عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل حيث تبدأ من عملية تحديد الخطر ، ومن ثم قياس هذا الخطر من خلال ثلاثة أبعاد (الحجم ، المدة ، احتمالية حدوثه) ، وبعد تحديد وقياس المخاطر تأتي المرحلة الثالثة وهي ضبط ذلك الخطر ويتم ذلك من ، خلال ثلاثة طرق ، إما تجنب الخطر في حالة ما لم تكن لدى البنك الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر ، أو قبول الخطر في حالة ما إذا كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة ، أما الطريقة الأخيرة فتتمثل في إلغاء الخطر من خلال تحويله إلى طرف آخر يقبل تحمل الخطر على سبيل المثال شركات التأمين.

عملية تقييم الأداء ، من قبل إدارة البنك ينتج عنها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها ، بالإضافة إلى رسم السياسات المناسبة للرفع والتحسين من مستوى الأداء وحماية البنك من خطر الإفلاس .

. يوجد عدد كبير من مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث هناك الكثير من المؤشرات التي يمكن ان تطبق عليها.

- أهمية عملية تقييم الأداء المالي للبنوك ، أدت إلى ظهور العديد من النماذج للقيام بذلك ، ومن بين هذه النماذج ، نموذج العائد على حقوق الملكية والذي يقيس أداء البنك من خلال الموازنة بين العائد والمخاطر التي يتحملها البنك ويعد النموذج الأكثر استخداما .

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية :

- يتعرض البنك لمخاطر الثمانية أكبر من البنك الإسلامي الأردني ، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين الأول حالات عدم التأكد التي تسود الاقتصاد الأردني وتأثيرها على البنوك التقليدية ، والسبب الثاني يرجع إلى دخول البنك الإسلامي في مشاريع استثمارية حقيقية الأمر الذي يجعله يتابع التمويل حتى بعد منحه ، في حين يقدم البنك التجاري الأردني الأموال في شكل قروض دون متابعة الاستثمار لتلك الأموال .

-يحتفظ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأصول سائلة أكبر في السنوات السابقة ويرجع ذلك إلى حالات عدم التأكد السائدة والتي دفعت بالبنك إلى تخفيض اعتماده على التسهيلات الائتمانية .

- نسبة تغطية الأموال الخاصة للبنك لإجمالي موجوداته متقاربة بين السنوات السابقة .

- يتوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية على إدارة مستقلة مهمتها إدارة المخاطر .

- يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمؤشرات ربحية أعلى من السنوات السابقة ، حيث يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة لدى البنك ، مما يدفع بهذا الأخير إلى اقتطاع جزء كبير من إيراداته الأمر الذي يقلل من ربحية البنك ، بالإضافة على انخفاض معدل توظيف الودائع في شكل تسهيلات لدى البنك التجاري مما انعكس على ربحية البنك بطريقة سلبية .

- أثبت نموذج الانحدار المتعدد بين مؤشرات الأداء المالي ممثلة في (معدل العائد على حقوق المساهمين ، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات) ، ومؤشرات المخاطر المالية ممثلة في (مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر رأس المال) وجود علاقة عكسية بين المخاطر المالية والأداء المالي في البنك.

التوصيــات:

من خلال ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة يوصي الباحث بـــ:

ضـرورة اهتمام المصـارف والمنشـآت المالية بالدراسـات والنماذج والتطبيقات المتعلقة بالمخاطر الماليةوكيفيةإدارتها بالشـكل الذي يضمن عدم تعرض موجودات المصرف إلى انخفاض في قيمتها.

التركيز على مجمل المخاطر المصرفيةبأنواعها المختلفة، لما لها من دور كبيروحيوي على الأداء المالي للبنك.

- يجدر بالمصــارف الخاصــة زيادة الإهتمام بعملية الإفصــاح الدوري عن قوائمها المالية لما له من دور في دعم الشــفافية في عملها و تطوير أدائها وهو ما يساهم في رفع ربحيتها.

وجوب توفر إدارة مستقلة مهمتها تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك وقياسها، ومن ثم تحديد اللإجراءات التي من شأهنا تقليل الخسائر التي تصاحب حدوث الخطر.

ضــرورة قيام المصــارف بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الخســائر الناتجة عن المخاطر المصــرفية، وبناء قاعدة معلومات بهذه الخسائر توضح أسباب هذه الخسائر واألساليب التي استخدمت في تسييرها.

ضـرورة وضـع حدود دنيا لكفاية رأس المال يسـاعد البنك على امتصـاص الخسـائر، وحجم المخاطر التي يجب أن يأخذها في اعتباره، وبصفة خاصة في البنوك التي لها أنشطة دولية.

إدراج الرقابة الآلية والإلكترونية كآلية للحد من المخاطر.

إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول مشكلة البحث في ضوء المتغيرات البيئية السريعة والمتلاحقة حيث يمكن في هذا السياق تناول :مدى تأثير استخدام المشتقات المالية على إدارة المخاطر بالبنوك التجارية، و دراسة مقارنة بين أساليب إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البيئات المختلفة.

آفــاق الدراسة:

بعد دراسة موضوع المخاطر المالية وأثرها على الاداء المالي للبنوك التجارية، فلإنه توجد العديد من الأسئلة تعتبر لإنطلاقة للدراسات المستقبلية ،ونذكر منها :

- إجراء دراسات أخرى لمعرفة العوامل الأخرى التي تؤثر على الأداء المالي.
- إجراء دراسات للمؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي.
- القيام بهذه الدراسة على عينة أخرى من البنوك التجارية.
- أثر دارة المخاطر على القيمة اللإقتصادية المضافة للبنوك التجارية .

قـــائمة المراجع

I- المراجع بالغة العربية:

الكتـــب:

1. محمود الخطيب : الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، الطبعة الأولى ،دار حامد للنشر والتوزع ،عمان ،الأردن 45- 46.ص،2009.
2. رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية ، 1994.
3. محمد صالح الحناوي الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية،1997.
4. أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، دار النمر، مصر، 1989.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

5. العراف زاهية، قياس الاداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنميةالريفية (BADR) ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية, العدد34, جامعة المسيلة .
6. بن واضح هاشمي، القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
7. كاملي مليكة،تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الإيجاري ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية،مذكرة ليسانس, جامعة المدية/2010.
8. سناء مسعودي،تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية،دراسة حالة البنك الوطني bna الوادي, مذكرة لنيل شهادة الماستر, جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2012/2009.
9. عزوزةأماني،تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية،مجلة دراسات اقتصادية العدد 4, المجلد1 2013/2008. جامعة قسنطينة.
10. بوزايدةعائشة،أثر المخاطر المالية عللى الأداء المالي، حالة البنك الوطني الجزائري .متليلي, مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي, جامعة ورقلة 2013/2011.
11. ايوب بودور، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، دراسة حالة البنوك الأردنية, رسالة ماجستير غير منشورة, الأدرن 2018/2007.
12. زياد ابداح، أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير,جامعة الشرق الأوسط حزيران 2020.
13. محمد عبد العليم، تأثير إدارة المخاطر المالية على البنوك التجارية المصرية، دراسة حالة،2014.
14. رحيمة شخوم،أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية، دراسة حالة الجزائر, مجلة دراسات العدد الاقتصادي, المجلد12 العدد2 2021.

DIRECTION GENERALE ADJOINTE / ADMINISTRATION ET MOYENS

DIRECTION DES RESSOURCES HUMAINES

BADR

GRE	OUARGLA	ALE	ILLIZI	INDICE	946

DIRECTEUR [redacted]

SECRETARIAT

FRONT OFFICE

SUPERVISEUR [redacted]

ACCUEIL & ORIENTATION

CHARGE DE CLIENTELE

POLE TRANSACTION

CHEF DE SERVICE

CAISSE PRINCIPALE [redacted]

SERVICE RAPIDE

COMPTA VERSEMENT

BACK OFFICE

SUPERVISEUR [redacted]

CREDIT

MOYENS DE PAIEMENTS [redacted]

COMMERCE EXTERIEUR

COMPTABILITE

JURIDIQUE [redacted]

ADMINISTRATION [redacted]

Réunion du 13/03/2021

ملخص :

هدفت هذه الدراســة إلى توضــيح أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك باســتخدام مؤشــر العائد على حقوق الملكية، حيث تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية إيليزي كعينة للدراسة خلال السنوات 2017/2015 ، و قد تم التعرف في هذه الدراسة على المخاطر المالية وكيفية تسييرها ونموذج العائد على حقوق الملكية في قياس الأداء المالي للبنك,

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن غاية البنك هي تحقيق الربحية وضمان الاستمرارية في النشاط، وتعتبر المقارنة الزمنية للأداء من أهم أدوات القياس، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية 2015 و2017 وبالتالي يمكن التعرف على تطورها، وتبين مدى التقدم في الأداء، حيث اظهرت الدراسة إلى ان المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية.

كلمات مفتاحية: مخاطر المالية، مخاطر السيولة، عائد على حقوق الملكية، أداء مالي للبنوك التجارية.

Abstract :

This study aimed to clarify the impact of financial risks on the financial performance of commercial banks using the return on equity index. The Bank of Agriculture and Rural Development Illizi was chosen as a sample for the study during the years 2015/2017. In this study, financial risks were identified and how its management and the return on equity model in measuring the bank's financial performance

The results of the study concluded that the bank's goal is to achieve profitability and ensure continuity in activity, and the temporal comparison of performance is considered one of the most important measurement tools. The temporal comparison is made by comparing the indicators of the same bank over the past time periods, 2015 and 2017, and thus its development can be identified, and the extent of progress in Performance, as the study showed that financial risks affect the financial performance of commercial banks

Keywords: financial risks, liquidity risks, return on equity, financial performance of commercial banks